

## العراق

### ملخص تنفيذي

العراق جمهورية دستورية برلمانية. أدى رئيس الوزراء نوري كمال المالكي القسم بعد انتخابات حرة ومنصفة في آذار (مارس) 2012، بعد أن توصلت الأحزاب السياسية الرئيسية إلى اتفاقية لتقاسم السلطة مما سمح للحكومة بتوسيع سلطاتها في كانون الأول (ديسمبر) 2010. وبينما تضم الحكومة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، تظل هناك قضايا مهمة بدون حل تعيق عمل الحكومة، إذ لم يكن قد تم تعيين وزيرين دائمين للدفاع والداخلية بحلول نهاية العام. لكن دور مجلس النواب وحكومات المحافظات قد نما أثناء العام. تخضع قوات الأمن العراقية للسلطات المدنية، لكن استمرار العنف والفساد والخلل التنظيمي أضعف من قدرة الحكومة على حماية حقوق الإنسان.

وكانت أهم تطورات حقوق الإنسان خلال العام هي استمرار الإساءات من جانب جماعات طائفية وإثنية مسلحة، وانتهاكات من جانب القوات المرتبطة بالحكومة. وقد أدت الإنقسامات بين الشيعة والسنّة، وبين العرب والأكراد، إلى زيادة قوة المنظمات الطائفية المتشددة. وتمكن هؤلاء المتشددون، الذين يزعمون الدفاع عن جماعة ما عن طريق أعمال تخويف وانتقام ضد جماعة أخرى، من التأثير على النتائج السياسية. ووقدت خلال العام هجمات إرهابية تهدف إلى إضعاف الحكومة وتعميق الإنقسامات المجتمعية.

وكانت أهم ثلاثة مشاكل في مجال حقوق الإنسان في البلاد هي العنف الحكومي والمجتمعي الذي يعكس وضعًا أمنياً هشا، وسكان منقسمون إلى فئات تعكس الإنقسامات العميقة التي أدت تركة صدام حسين إلى تعميقها، والفساد المستشري في كل مستويات الحكومة والمجتمع.

وقد وردت أيضًا تقارير عن المشاكل الهامة التالية بشأن قضايا حقوق الإنسان خلال العام: القتل التعسفي أو غير القانوني؛ عمليات التفجير والإعدام التي يقوم بها متطرفون وإرهابيون؛ اخفاء الأشخاص؛ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ الظروف السيئة في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة وفي السجون؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة؛ التأخير في حل قضايا استعادة الأموال؛ عدم كفاية قدرات المؤسسات القضائية؛ التدخل التعسفي في الخصوصية والبيت؛ الحد من حريات التعبير والصحافة والتجمع؛ تهديدات المتطرفين وأعمال العنف التي يقومون بها؛ القيد على الحرية الدينية بسبب تهديدات المتطرفين وأعمال العنف التي يقومون بها؛ القيد على حرية التنقل؛ وجود أعداد كبيرة من المهاجرين داخلياً واللاجئين في الداخل؛ انعدام الشفافية ووجود قيود كبيرة على عمليات التحقيق التي تقوم بها المنظمات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة بحقوق الإنسان؛ التمييز والإساءات المجتمعية ضد النساء والأقليات العرقية والدينية؛ الاتجار بالبشر؛ التمييز المجتمعي والعنف ضد الأفراد بسبب ميولهم الجنسية والهوية الجنسية؛ والممارسة المحدودة لحقوق العمال.

وقد أدت ثقافة الإفلات من العقاب، بدرجة كبيرة، إلى حماية أفراد من قوات الأمن وآخرين في موقع أخرى في الحكومة، من التحقيقات ومن النجاح في محکمتهم لانتهاکهم حقوق الإنسان.

ونفذت جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في العراق هجمات ضد قطاعات عريضة من المجتمع، بما في ذلك السنّة والشيعة وأبناء طوائف أو جماعات إثنية أخرى، ضد قوات الأمن، وأماكن العبادة، والحجاج الدينيين، والبنية الأساسية الاقتصادية، ومسؤولي الحكومة. وكانت أساليبها هي التفجيرات الانتحارية

باستخدام أجهزة متقدمة من قبل إيران، وإطلاق النار من سيارات عابرة، وأعمال عنف أخرى تهدف إلى إضعاف الحكومة وتعزيز الانقسامات الإثنية والطائفية. كما قامت كذلك منظمات متشددة معينة، كتلك المتأثرة بنفوذ إيران، بهجمات إرهابية عديدة، موجهة بشكل أساسي ضد السفاريات الأجنبية والقوى العسكرية الأجنبية.

**القسم 1 احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعریضه إلى أي مما يلي:**

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

ظل العنف الذي ترتكبه جماعات إرهابية ضد السكان المدنيين مشكلة أثناء العام، مع وقوع تفجيرات وعمليات إعدام وقتل بشكل منتظم في كل المناطق وكل قطاعات المجتمع. وقد وردت خلال العام تقارير صحافية وروايات شخصية مفادها أن موظفين في الحكومة ارتكبوا أعمال قتل تعسفية أو غير قانونية مرتبطة بعمليات أمنية، وأيضا ضد محتجين ضد أشخاص قيد الإحتجاز. وكثيرا ما كانت نتائج التحقيقات الرسمية النادرة تظل غير منشورة أو غير معروفة أو غير مكتملة، ونادرًا ما كانت تتمتع بمصداقية في القضايا ذات الشهرة الواسعة.

وبقي التورط الحكومي المؤكّد في أعمال القتل خارج القانون ضيّلاً، لكنه حدث. على سبيل المثال، كانت هناك تقارير موثوقة تفيد بأن جنوداً قد اعتقلوا ولد خالد، 35 سنة، في محافظة نينوى في شباط (فبراير) وعذبوه وقتلوه. وجرى تسليم جثته إلى أهله في 23 شباط (فبراير). ودعا أتيل النجيفي، محافظ نينوى، إلى إجراء تحقيق، ولكن لم يُعرف عن حدوث أية تطورات في القضية بحلول نهاية العام.

وفي 8 نيسان (أبريل)، دخل الجيش المنشأة المعروفة باسم "معسكر أشرف"، وأيضاً ثُرِفَ باسم "معسكر العراق الجديد". ويقيم في معسكر أشرف نحو 3,300 إيرانياً يقيمون في المنفى، وهو يشكّل قاعدة تنظيم "مجاهدي خلق" في العراق، وهي منظمة إرهابية سبق لها أن عملت لصالح نظام صدام حسين. وقد عارض سكان المعسكر بعنف توغل الجيش هذا، وحارب بعضهم الجيش بالعصي والقضبان وغير ذلك من الأسلحة المرتجلة. وتوفي نتيجة العنف الذي نجم عن ذلك 36 من سكان المعسكر، وأصيب أكثر من 300 منهم بجراح. وقد توفي الكثير من القتلى نتيجة لإطلاق النار عليهم؛ بينما توفي آخرون سحاقاً تحت سيارات الجيش. ولم تكن الحكومة قد أجرت أي تحقيق ذا مصداقية في هذا الحادث بحلول نهاية العام، على الرغم من تأكيدها بأنها ستفعل ذلك (انظر القسم 2.د.).

ووردت إفادات بوقوع هجمات على يد أشخاص زعموا كذبا أنهم عناصر في قوات الأمن العراقية. فعلى سبيل المثال، في 15 آب (أغسطس)، قام أشخاص يرتدون بزات عسكرية بسحب سبعة رجال من مسجد سنّي أثناء صلاة المغرب في اليوسفية، وهي بلدة تبعد نحو 12 ميلاً جنوب بغداد، وأردوهم قتلاً بالرصاص.

وفي إربيل، والسليمانية ودهوك، وهي المحافظات الثلاث التي يشار إليها بمصطلح "إقليم كردستان العراقي"، وتقع تحت سلطة حكومة إقليم كردستان، ورددت تقارير صحافية وروايات موثوقة عن قيام قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان بارتكاب أعمال قتل نصفية أو مخالفة للقانون.

في 26 شباط (فبراير)، وهو اليوم الذي تلا مظاهرات عنيفة في كركوك، تم العثور على جثث أربعة شباب قرب المدينة؛ وكانوا جميعاً معصوبين الأعين، ومقيدون بالأيدي، وقد قتلوا رمياً بالرصاص. وكان أربعة رجال في بذات عسكرية قد أخذوا أحدهم من مستشفى محلي في اليوم السابق. وكانت هناك شكوك لدى

السكان العرب في كركوك بأن قوات الأمن الكردية قتلتهم كتحذير للجالية العربية للامتناع عن أية أعمال احتجاج أخرى. وقد نفت السلطات الكردية بشدة هذه الإتهامات.

وبقي العنف ضد الحكومة والسكان المدنيين، على يد إرهابيين وجماعات متطرفة، بما في ذلك مليشيات ذات ارتباطات دينية، مشكلة أثناء العام، كما كان من الشائع وقوع تفجيرات وإعدامات وأعمال قتل. وتبينت تقديرات عدد الضحايا. فعلى سبيل المثال، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية أرقاماً جمعتها وزارات الصحة والداخلية والدفاع، تشير إلى مقتل 1,578 مدنياً، و 609 ضابط شرطة، و 458 جندياً، أثناء العام، مقارنة مع 2,505 قتيلاً مدنياً، و 671 من ضباط الشرطة، و 429 جندياً في سنة 2010. وأشار الرصد المباشر من جانب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إلى مقتل عدد لا يقل عن 2,771 مدنياً في سنة 2011. وكانت يونامي قد سجلت 2,953 قتيلاً مدنياً في سنة 2010.

وفي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر، حسب تقديرات وكالة الأنباء العراقية، قُتل نحو 458 عنصراً من قوات الأمن العراقية في هجمات إرهابية، وأصيب 1,093 عنصر بجراح. كما قدرت وكالة الأنباء الفرنسية أيضاً أن 609 عنصراً من وزارة الداخلية قد قتلوا، وأصيب 1,302 آخرين بجراح خلال العام. وقد تم استهداف ضباط الشرطة بوجه خاص. على سبيل المثال، في 18 كانون الثاني (يناير)، قام مجرم انتحاري بتغيير نفسه وسط مجموعة من مجندى الشرطة في تكريت، مما أدى إلى قتل 60 شخصاً منهم، وإصابة 150 آخرين.

ووردت تقارير عن هجمات شنها تنظيم القاعدة في العراق ضد النساء الذين يتعاونون مع الحكومة - أي جماعة أبناء العراق، والذين يعرفون أيضاً باسم حركة الصحوة - وضد زعماء عشائر من النساء. على سبيل المثال، في 8 كانون الثاني (يناير)، أدت عبوة متفجرة مرتجلة بالهاشمية كانت تستهدف أحد أعضاء أبناء العراق إلى قتل طفل الشخص المستهدف الصغيرين، بدلاً من والدهما.

أما في المنطقة الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كردستان، فقد كانت التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف من قبل المتطرفين أقل بكثير من تلك الواردة من مناطق أخرى في البلاد. وفي عدة حوادث جرت على امتداد العام، استخدمت الحكومة التركية طائرات عسكرية لمهاجمة مناطق ينشط فيها حزب العمال الكردستاني، وهو منظمة إرهابية تنشط في الشمال؛ وأدت هذه الهجمات إلى إيذاء مدنيين. فعلى سبيل المثال، زعم مسؤولون محليون يوم 21 آب (أغسطس) أن سبعة عراقيين قتلوا قرب قرية كور تاكا بصاروخ أطلق من طائرة حربية تركية. ونفت تركيا مسؤوليتها عن هذه الوفيات.

وقد قاتل القوات الإيرانية بشكل منتظم بقصد المناطق الكردية على امتداد الحدود بين العراق وإيران، مستهدفة ما يُزعم أنه أنشطة إرهابية. وقد أدى القصف الإيراني إلى وقوع إصابات بين المدنيين. على سبيل المثال، أدى القصف الإيراني قرب مدينة سيدكان يوم 28 تموز (يوليو) إلى مقتل صبي عمره 13 سنة.

ولم ترد أنباء عن تطورات بشأن حوادث القتل التي وردت تقارير عنها في سنة 2010.

#### بـ- الاختفاء

معظم حالات الإختفاء التي تم الإبلاغ عنها كانت على ما يبدو بداعٍ ماليٍّ، وقام بعض الخاطفين، الذين لم يتلقون الفدية، بقتل ضحاياهم. ففي 21 أيلول (سبتمبر)، اختطف ثلاثة مسيحيين وتركمانٍ واحدٍ أثناء قيامهم

بالصيد على بعد نحو 29 ميلا جنوب كركوك. وطالب الخاطفون بفدية تبلغ 200,000 دولار لكل ضحية، لكنهم أطلقوا سراح الضحايا بعد 10 أيام، بعد تلقيهم فدية بلغت 150,000 دولار. وتعتقد قوات الشرطة أن غالبية حالات الاختطاف لم يتم الإبلاغ عنها.

كما وقعت أعمال خطف في إقليم كردستان العراقي. ففي 24 أيلول (سبتمبر)، اخْتُطف ثلاثة رجال يزيدون بين قريري الجزيروسيكينا. وطالب الخاطفون بثلاثة ملايين دولار لإطلاق سراحهم؛ ولم يتم دفع أية فدية، ولم يتم إطلاق سراح الضحايا. وظللت القضية بدون حل حتى نهاية العام.

وقد عُثر خلال العام على مقابر جماعية جديدة لأشخاص اختفوا أثناء حكم نظام صدام حسين. ففي 13 نيسان (أبريل)، أعلن وزير حقوق الإنسان اكتشاف مقبرة جماعية تضم 812 ضحية، معظمهم قتلوا بإطلاق النار على مؤخرة الرأس في السنوات بين 1980 و 1989. كما تم أيضاً اكتشاف مقابر جماعية أكثر حداثة.

#### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور صراحة التعذيب بكل أشكاله وتحت جميع الظروف، كما يحظر المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. ومع ذلك، كانت هناك خلال العام حالات مؤثرة من التعذيب وأشكال أخرى من إساءة المعاملة من قبل عناصر حكومية، وإساءات مماثلة من قبل جماعات مسلحة غير قانونية. وواصلت قوات الشرطة في جميع أنحاء البلاد استخدام إساءة المعاملة والاعترافات المنسوبة بالإكراه كأساليب للتحقيق.

وفي إقليم كردستان العراقي، يسمح قانون مكافحة الإرهاب بإساءة المعاملة أثناء التحقيق في ظروف معينة، ووردت تقارير بأن هذه الممارسات وقعت فعلاً في بعض مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن الداخلية المعروفة باسم "الأسايش" (والمرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني)، وأجهزة استخبارات مرتبطة بالحزبين، وهما الباراستين التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، والزانيري التابعة للإتحاد الوطني الكردستاني.

واصلت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، على مدار العام، الإبلاغ عن مزاعم بحالات تعذيب وإساءة معاملة في عدة مراكز احتجاز تابعة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وكذلك في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات أمن حكومة إقليم كردستان. وأفادت المنظمة غير الحكومية العالمية "هيومان رايتس ووتش" عن استمرار التعذيب في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة لوائي الجيش 56 و 54.

وكما كان الحال في الأعوام السابقة، لا تزال التقارير عن إساءة المعاملة لدى الاعتقال وخلال فترة التحقيق شائعة، خصوصاً من قبل قوات الشرطة والجيش. وتضمنت مزاعم إساءة المعاملة هذه إبقاء السجين في أوضاع جسدية مجدهدة، والضرب، وتكسير الأصابع، والصعق بالتيار الكهربائي، والاعتداء الجنسي، والحرمان من العلاج الطبي، والتهديد بالقتل، والقتل أثناء الاحتجاز.

وفي نيسان/أبريل 2010، أعلنت وسائل الإعلام المحلية والعالمية عن اكتشاف سجن سري تديره قوات الأمن تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، يقع فيه أكثر من 400 متحجز من السنة، وأفادت التقارير أن أكثر من 100 سجين من بينهم كان قد تعرض للتعذيب. وقال مسؤولون أن السجن قد أغلق بعد فترة قصيرة من انتشار المعرفة بوجوده، لكن منظمات حقوق الإنسان أفادت أن أقساماً من السجن بقيت مفتوحة أثناء العام.

وفي 1 شباط (فبراير)، أعلنت هيومن رايتس ووتش أنها قد اكتشفت سجناً سرياً آخر في قاعدة عسكرية عراقية في شمال غرب بغداد، يقع فيه ما بين 80 إلى 280 متحزاً، لكن الحكومة نفت هذه التأكيدات. وكانت هناك تقارير مفادها أن هناك 10 سجون سرية في المنطقة الدولية.

وقد كانت هناك مؤشرات بأن السلطات اتخذت بعض التدابير التأديبية ضد قوات الأمن المتهمة بارتكاب إنتهاكات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إجراءات قضائية في بعض حالات التعذيب. وقد اكتشفت فرق التحقيق من وزارة حقوق الإنسان 460 حالة تعذيب مشتبه بها، واتخذت خطوات لنقلها إلى المجلس القضائي. وقامت المحكمة الداخلية في وزارة الداخلية بتأديب عدة موظفين لديها. على سبيل المثال، أوصت المحكمة بطرد عميد في الجيش بسبب التحرش الجنسي بأحد موظفيه، وسجن رائد لفيمه بتعذيب أحد زملائه الموظفين.

## أوضاع السجون ومرافق الاحتجاز

توجد أربع وزارات منفصلة، هي العدل والداخلية والدفاع، ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية، تقوم بتشغيل سجون ومرافق الاحتجاز وحبس. وقد أدى نظام العقوبات المفتوت في البلاد، حيث تقوم وزارة العدل باحتجاز سجناء صدرت بحقهم أحكام، وسجناء لم تصدر بحقهم أحكام، بينما تقوم وزارات أخرى باحتجاز أشخاص، إلى تعقيد عمليات الاحتجاز والسجون. ينص القانون على أن وزارة العدل تتعمد بكل السلطات على جميع مراكز الحجز، بما في ذلك سجينين في إقليم كردستان العراقي، باستثناء منشآت القضاء العسكري التابعة لوزارة الدفاع، وتلك المنشآت الموجودة في إقليم كردستان العراقي والتي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان. لكن هذا القانون لم يتم تنفيذه بالكامل، على الرغم من إحراز تقدم في نقل متحزري وزارة الدفاع إلى مراقبة الحجز التابعة لوزارة العدل.

وفي إقليم كردستان العراقي، تقوم سلطات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان بتشغيل سجون ومرافق الاحتجاز قبل المحاكمة، وتقوم سلطات الأمن بتشغيل سجون ومرافق الاحتجاز قبل المحاكمة، كما تقوم قوات الأمن الداخلي وإدارات استخبارية بتشغيل مراقبة الاحتجاز مستقلة أيضاً. ويوجد في كل واحدة من المحافظات الثلاثة سجنان، أحدهما للرجال وآخر للنساء والأحداث. وتشرف وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان، وليس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تلك الحكومة، على كل الراشدين الذكور المحتزبين قبل المحاكمة في إقليم كردستان العراقي.

ويصل مجموع قدرة استيعاب دائرة الإصلاح العراقية في وزارة العدل العراقية - وهي الهيئة الحكومية الوحيدة التي تملك السلطة القانونية لاحتجاز الأشخاص بعد صدور الإدانة بحقهم - إلى 34,124 سريراً للرجال، و 553 سريراً للنساء. وبلغ مجموع السجناء والمحتجزين لدى دائرة الإصلاح العراقية، حتى كانون الأول (ديسمبر)، 25,926 شخصاً. أما في إقليم كردستان العراقي فكان هناك نحو 2,200 شخص مسجون بعد محکمتهم (منهم 70 امرأة) في مراقبة حكومة إقليم كردستان. ولم تتوفر معلومات عن المحتجزين في مراقبة الأساليش وإدارة استخبارات حكومة إقليم كردستان.

وقد أفادت السلطات في مراقبة الاحتجاز في وزارتي الداخلية والدفاع بأن الأوضاع ومعاملة المحتجزين كانت بصفة عامة سيئة. وكان الكثير من السجناء يفتقرن إلى الطعام الملائم، والمرافق الرياضية، والرعاية الطبية، والزيارات العائلية. وقد أدت محدودية البنية التحتية أو تقادم المبني في بعض المنشآت إلى تدني مستوى الصرف الصحي، ومحدودية الحصول على المياه والكهرباء، وسوء نوعية الطعام. ولم يتم تقديم

الرعاية الطبية في منشآت الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية والدفاع بشكل منتظم، وظلت هناك مزاعم بوقوع إساءة المعاملة والتعذيب في بعض المنشآت.

وقد وفرت مراقبة الحجز التابعة لوزارة العدل معاملة وظروف معيشة أفضل للمحتجزين. وكانت الرعاية الطبية في السجون التابعة لدائرة الإصلاح العراقية في وزارة العدل في بعض المواقع أفضل من الرعاية المتوفرة للسكان في المناطق المحيطة.

وكان قسم الشؤون الداخلية في دائرة الإصلاح العراقية يرصد إساءة المعاملة أو انتهاكات حقوق الإنسان للسجناء. وأدت مزاعم إساءة المعاملة في السنوات السابقة إلى معاقبة ضباط دائرة الإصلاح العراقية في بعض الحالات. وأفادت دائرة الإصلاح العراقية بعدم وجود أية مزاعم خلال العام بأن العاملين لديها قد أساوا معاملة المحتجزين.

وطبقت السجون التابعة لدائرة الإصلاح العراقية برامج زيارة تسمح بزيارات منتظمة من أفراد الأسرة وأخرين. وكان مدربو المراقبة يتعاملون مع شكاوى السجناء. وهناك برنامج تدقيق داخلي يكفل أن ظروف الإحتجاز تتماشى مع المعايير الدولية، مثل توفير مساكن خاصة للرجال والنساء والأحداث والمحتجزين قبل المحاكمة؛ وتوفير مياه الشرب، والرعاية الطبية؛ ومساحات الإقامة المناسبة، وتوفير برامج مثل الترفيه والعبادة والتأهيل المهني.

وكانت الأوضاع في المرافق التابعة لوزارة الداخلية أسوأ بكثير. على سبيل المثال، تلقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقارير عن منشأة لمكافحة الإرهاب في ديالى، فيها 500 محتجز في ثلاث غرف أبعاد كل منها  $6 \times 4$  متراً؛ وكان المحتجزون يتشاركون في دورتي مياه، ليست فيهما مياه جارية. ونادرًا ما منح مسؤولو الوزارة إذنًا لجماعات الرصد الخارجية بالوصول إلى السجون، مما جعل من الصعب تقييم أوضاع السجن في هذه المنشآت.

وكان عدد الأحداث من نزلاء مراكز الحجز خارج إقليم كردستان العراقي نحو 1,345 شخصاً. وكان معظم الأحداث المحتجزين قبل المحاكمة والمسجونين بعد المحاكمة موجودين في منشآت تديرها وزارة العمل والشئون الاجتماعية، حسب ما ينص عليه القانون. كما كانت هناك أعداد صغيرة من الأحداث المحتجزين في بعض سجون وزارة العدل وبعض مراكز الشرطة؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك في نهاية العام 146 حدثاً في مراقبة وزارة العدل. وفي إقليم كردستان العراقي، كان هناك 235 محتجزاً قبل المحاكمة وسجينًا بعد المحاكمة في سجون الأحداث.

وكان الأحداث أحياناً يُحتجزون في نفس الزنازين مع الراشدين، ونادرًا ما كان يتم تزويدهم بالتعليم أو التدريب المهني. كما كانت إمكانية الحصول على الرعاية الطبية محدودة. وكثيراً ما كانت منشآت الاحتجاز تفتقر إلى صيدلية أو مستوصف طبي في الموقع.

وفي إقليم كردستان العراقي، كانت المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، المعنية بحقوق الإنسان، قادرة على الوصول عموماً إلى منشآت الاحتجاز قبل وبعد المحاكمة. أما إمكانية دخول المنظمات المستقلة إلى المنشآت التابعة للأمن الداخلي ودوائر الاستخبارات في حكومة إقليم كردستان فكانت قاصرة على اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة.

و قبل ظهور تقارير وسائل الإعلام في نيسان (أبريل) 201 عن وجود مرفق اعتقال خارج إطار القانون، كانت منشآت الاحتجاز الوطنية تسمح أحياناً بزيارات تفقدية يقوم بها ممثلو وزارة حقوق الإنسان العراقية وأعضاء مجلس النواب. أما بعد التغطية الصحفية، فقد أفاد مسؤولون من وزارة شؤون الإنسان وأعضاء في مجلس النواب عن مواجهة مقاومة لهذه الزيارات في بعض المعتقلات. وكانت معتقلات حكومة إقليم كردستان تسمح بزيارات من وزارة حقوق الإنسان العراقية ومن سلطات حقوق الإنسان التابعة لحكومة الإقليم.

ولم يكن بإمكان منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات الدولية بصفة عامة دخول مراكز الحجز الوطنية قبل المحاكمة وبعدها والتابعة لوزارة الداخلية. وقد علقت يونامي عمليات التفتيش التي كانت تجريها لعدة منشآت تابعة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع في كانون الأول (ديسمبر) 2010، بعد العثور على أدلة بأن السلطات ضربت أو أسأت معاملة السجناء والمحتجزين لأنهم أثروا شواغل أمام موظفي يونامي، أو من أجل إرغام النزلاء على الإفصاح لسلطات السجن مما قاموا ببلاه لمفتشي يونامي. ولا تخطط يونامي لاستئناف عمليات تفتيش السجون إلى أن تلتقي تطمئنات موثوقة بأن السجناء والمحتجزين لن يتم إرغامهم على الإفصاح عن فحوى أحاديثهم مع المفتشين. ولم يتم تلقي هذه التطمئنات الموثوقة حتى نهاية العام.

وكان بإمكان اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بموجب شروطها المعيارية، القيام بزيارات إلى سجون ومعتقلات وزارة العدل، كما كان بإمكانها زيارة معتقلات تابعة لوزارات أخرى، وإن كانت قد واجهت صعوبات في ذلك أحياناً. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العام بـ 105 زيارة لـ 50 منشأة احتجاز تابعة لحكومة المركزية. لكن اللجنة مُنعت فجأة في الرابع الأخير من السنة من الوصول إلى سجن تابع لوزارة العدل بعد أن نقلت الحكومة إليه عدة مئات من يُزعّم أنهم بعثيون.

ووقعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقاً منفصلاً مع حكومة إقليم كردستان من أجل الوصول ، مع بعض القيود، لمنشآت الاحتجاز التابعة لحكومة الإقليم. وقامت اللجنة بـ 36 زيارة إلى 25 معتقلاً خاضعاً لسلطة حكومة إقليم كردستان.

#### د - الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يكفل الدستور الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفي دون الحصول على ذكره قضائياً بذلك، إلا في الظروف القصوى المُلحّة كما هو منصوص عليه في حالة الطوارئ. وقد كان هناك العديد من حالات الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي في الممارسة العملية. ووردت تقارير بأن قوات الأمن اعتقلت مدنيين بدون مذكرات اعتقال، وأن الشرطة احتجزت أفراداً لديهم أوامر قضائية بإخلاء السبيل، وذلك من أجل الحصول على فدية. على سبيل المثال، أشارت التقارير إلى أن قوة الشرطة التي يسيطر عليها الشيعة في محافظة ديالى نفذت عمليات اعتقال بناء على الإنتماء إلى طائفية دينية أو حزب سياسي؛ وصرفت السلطات القضائية دعوى مبنية على الإنتماء إلى طائفية دينية أو حزب سياسي أو تقديم رشاوى؛ كما قام ضباط سجون بإطلاق سراح المتهمين فقط بعد تلقي دفعات مالية لهذا الغرض.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

ت تكون قوات الأمن العراقية من قوات الأمن الداخلي في وزارة الداخلية، وهي مسؤولة عن إنفاذ القانون الداخلي والحفاظ على النظام، والقوات العسكرية التقليدية في وزارة الدفاع، وهي مسؤولة عن الدفاع الخارجي لكنها تتعاون بشكل منظم مع وزارة الداخلية في مهامات الأمن الداخلي. ونادرًا ما كان يجري التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر في قوات الأمن الداخلي، ونادرًا ما كان يتم معاقبة الجناة.

وقد استمع نظام المحاكم التأديبية الجنائية في وزارة الداخلية والخاص بقوات الأمن الداخلي إلى أكثر من 11,100 قضية، وأصدر 3,800 حكم إدانة في الفترة من كانون الثاني (يناير) حتى أيلول (سبتمبر)؛ أما بقية القضايا فقد انتهت بحكم بالبراءة أو لا تزال ماثلة أمام القضاء.

واستمرت قوات الأمن تتمتع بالإفلات من العقاب. وقد تم الإبلاغ عن عدد كبير من الانتهاكات خلال العام. على سبيل المثال، استخدمت عناصر في اللوائين 46 و 47 النيران الحية ضد المحتجين المناهضين للحكومة وضد الشرطة في كركوك والوحيدة في 25 شباط (فبراير)، مما أدى إلى قتل ستة أشخاص وجرح أكثر من عشرة. وعلى الرغم من الأدلة الفوتوغرافية على هذه الأحداث، لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد وحدات الجيش. واستمر ورود تقارير عن أعمال تعذيب وإساءة معاملة في مختلف أنحاء البلد في الكثير من مراكز الشرطة التابعة لوزارة الداخلية وفي منشآت وزارة الدفاع؛ وكانت الحوادث تقع بصفة عامة خلال مرحلة الاستجواب. ولو يوزع قسم الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية أرقاماً عن الضباط الذين عوقبوا خلال العام، ولا يُعرف عن صدور أية أحكام إدانة من المحاكم بتهم إساءة المعاملة.

ونادرًا ما كانت تجري ملاحقة مسؤولين في قوات الأمن على أساس الاشتباہ في ارتكابهم جرائم، لأن الوزراء يتمتعون بالسلطة القانونية لتعطيل آية مذكرة اعتقال. تمنح المادة 136(ب) في قانون الإجراءات الجزائية للوزراء فرصة مراجعة ومنع تنفيذ مذكرات القبض التي أصدرها قضاة يترأسون تحقيقات جنائية ضد موظفين في وزارتهم (راجع الأجزاء 1 هـ، و 4).

وعلى الرغم من تزايد إشراف إدارتي الشؤون الداخلية في وزارتي الداخلية والدفاع، استمرت المشاكل في الشرطة العراقية والمتعلقة بالانقسامات الطائفية والفساد والعلاقات مع العشائر، وعدم رغبة رجال الشرطة في العمل خارج المناطق التي تم تجنيدهم فيها. وكان الجيش والشرطة الإتحادية يجندون الأفراد على مستوى البلاد بأكملها، وينشرون جنودهم وأفراد شرطتهم في المناطق المختلفة، مما يقلص احتمال الفساد نتيجة العلاقات الشخصية مع العشائر أو مع المتطرفين.

ويمتلك الحزب الديمقراطي الكردستاني أجهزة أمن خاصة بهما، منظمة على الأصول العسكرية، يرجع عهدها إلى الكفاح ضد نظام صدام حسين وما قبل ذلك. ويوجد نحو 22 لواءً من البشمركة (المليشيا الكردية)، وكانت كلها أصلًا تحت سيطرة الحزبين الكرديين الرئيسيين. وينص الدستور على أن من حق حكومة إقليم كردستان أن تحتفظ بألوية الحرس الإقليمي، بدعم مالي من الحكومة المركزية ولكن تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان. وبناء على ذلك، قامت حكومة إقليم كردستان بإنشاء وزارة الشؤون البشمركة. وبحلول نهاية العام، كانت ثمانية من ألوية البشمركة هذه قد انتقلت من سيطرة الأحزاب إلى سيطرة الوزارة، لكن الحكومة المركزية لم تقم بتوفير الدعم المالي لأي من البشمركة.

وقامت قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات التابعة لحكومة إقليم كردستان باعتقال المشبوهين في المناطق التي تسسيطر عليها تلك الحكومة. وقد أدت الحدود الإدارية غير المحددة بوضوح بين إقليم كردستان العراقي وبين

بقية البلاد إلى ارتباك يتعلّق بإختصاصات الأمن والمحاكم. وقد احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بوحدة الأمن الداخلي الخاصة به، التي تسمى الأسايش، وجهاز الاستخبارات الخاص به، الذي يسمى الباراستين. كما احتفظ الإتحاد الوطني الكردستاني بوحدة الأمن الداخلي الخاصة به، التي تسمى أيضاً الأسايش، وجهاز الاستخبارات الخاص به، الذي يسمى الزانياري. وبقيت وحدتاً الأمن في الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني منفصلتين، ويتحكم بهما فعلياً القادة السياسيون عن طريق قنوات الحزب السياسي.

### إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

يحظر الدستور "الاحتجاز غير القانوني" ويفرض أن تقوم السلطات بتسليم وثائق التحقيق الأولية إلى قاضي التحقيق خلال 24 ساعة من وقت الاعتقال، وهي فترة يمكن تمديدها لمدة يوم واحد. وبالنسبة للجرائم التي تصل عقوبتها إلى الإعدام، بجوز للسلطات احتجاز المدعى عليه طالما كان ذلك ضرورياً لحين استكمال الإجراءات القضائية.

وكانت الحكومة تقوم بإطلاق سراح المحتجزين بصورة دورية، ويتم ذلك عادةً متى استنتجت الدولة أنها لا تملك ما يكفي من الأدلة لإدانتهم في المحكمة. يسمح القانون بالإفراج عن المعتقل بكفالة، وكان يتم بصفة عامة في الممارسة العملية النظر في الإفراج عن المحتجزين الجنائيين (وليس الأمنيين) بكفالة. وقد وردت تقارير عن قيام وحدات الأمن الداخلي التابعة لحكومة إقليم كردستان باحتجاز مشبوهين بدون أمر اعتقال وعزلهم تماماً عن العالم الخارجي ، وبقيامها بنقل المحتجزين إلى منشآت احتجاز غير معروفة.

يملك القضاة سلطة تعيين محام مدفوع الأجر للمعوزين، وقد قاموا بذلك بالفعل. واشتكى بعض المحامين الذين تم تعيينهم لتمثيل المحتجزين من أن فرص الاتصال الضئيلة بموكلיהם بعد تعيينهم قد أعاقة عمليات التشاور المناسبة بين المحامين وموكلיהם.

**الاعتقال التعسفي:** كثيراً ما قام أفراد الشرطة والجيش باعتقال واحتجاز أفراد بدون موافقة قضائية، ولكن لم تتوفر إحصاءات موثوقة عن ذلك. ولم تقم السلطات في كثير من الأحيان بإخطار أفراد الأسرة بعملية الاعتقال أو مكان الاحتجاز، مما أسفر عن حبس المعتقلين بمotel عن العالم الخارجي.

**الجز قبل المحاكمة:** كان المحتجزون قبل المحاكمة في المنشآت التابعة لدائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل يشكلون 35% من مجموع عدد النزلاء في السجون. وفي العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراقي، فإن دائرة الإصلاح العراقية هي الجهة الوحيدة المخولة باحتجاز الأفراد بعد إدانتهم. من الناحية النظرية، يفترض أن تقوم منشآت الوزارات الأخرى فقط باستيعاب المحتجزين. وكان هناك بنهاية العام 197,727 محتجزاً قبل المحاكمة لدى دائرة الإصلاح العراقية. كما كانت وزارة الداخلية تحتجز نحو 600 شخصاً، ووزارة الدفاع تحتجز نحو 250 شخصاً، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية تحتجز نحو 900 شخصاً. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات تم التحقق منها بشكل مستقل، إلا أن أغلب الأفراد في مرافق وزارة الداخلية ووزارة الدفاع كانوا محتجزين قبل المحاكمة. أما في إقليم كردستان العراقي فكان هناك نحو 46 امرأة (منهم 900 سجين قبل المحاكمة) في مرافق حكومة إقليم كردستان. وكانت المرافق التي تديرها حكومة إقليم كردستان تضم المحتجزين قبل المحاكمة وبعد الإدانة.

وكانت فترات الاحتجاز المطلولة دون اتخاذ إجراء قضائي مشكلة عامة. وقد نتج عدم وجود المراجعة القضائية عن عدة عوامل، تشمل وجود عدد كبير من المحتجزين، وعدم توسيع عمليات الإحتجاز، وبطء إجراءات التحقيقات الجنائية، وعدم كفاية عدد القضاة، وعدم قدرة السلطات أو ترددتها في استخدام نظام الكفالة أو غير ذلك من شروط إطلاق السراح، وعدم التشارك في المعلومات، والفساد. وظل اكتظاظ المحتجزين قبل المحاكمة مشكلة في كثير من مراقب الحجز. وكانت هناك ادعاءات بوجود عمليات احتجاز لفترات تتجاوز تواريخ الإفراج القضائي وكذلك عمليات إفراج غير قانونية.

وكان يتم في الممارسة العملية الإبقاء على المحتجزين لشهور أو سنوات بعد اعتقالهم أو احتجازهم، وذلك أحياناً مع منع اتصالهم بالخارج، ودون تمكينهم من الاتصال بمحام أو توجيه لهم رسمية إليهم أو مثولهم أمام قاض ضمن المدة التي يفرضها القانون.

العفو: أصدرت الحكومة المركزية عفواً عن 108 شخصاً على الأقل خلال هذا العام. ولم تصدر حكومة إقليم كردستان عفواً عن أي شخص خلال العام.

#### هـ - الحكمان من المحاكم العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال القضاء في كل المناطق، غير أن بنوداً معينة كانت تقيد هذا الاستقلال في الواقع. وعلى الرغم من قيام النظام القضائي بجهود محمودة للحفاظ على استقلاليته، فقد جعلت ظروف الأمن في البلاد الجهاز القضائي ضعيفاً ومعتمداً على فروع أخرى من الحكومة. وكانت السلطات عموماً تحترم أوامر المحاكم، مع أنه وردت تقارير بأن بعض القرارات الحساسة سياسياً، مثل أوامر المحكمة بإطلاق سراح محتجزين، لم يتم إنفاذها بشكل منتظم.

وقد عطلت التهديدات وأعمال القتل، التي قامت بها عناصر طائفية وعشائرية ومتطرفة وإجرامية، استقلال القضاء في أماكن كثيرة. وكثيراً ما تعرض القضاة وأفراد أسرهم إلى تهديدات بالقتل واعتداءات. وقتل خلال العام سبعة قضاة، وجُرِح خمسة على الأقل. على سبيل المثال، في 26 أيلول (سبتمبر)، استخدم مسلحون أسلحة كاتمة للصوت واطلقوا النار على القاضي منير حداد، نائب مدير المحكمة العراقية الجنائية العليا سابقاً، فأصابوه بجراح بينما كان في طريقه إلى مطار بغداد الدولي.

وكان القضاة عموماً معرضين للترهيب والعنف. ووردت تقارير مفادها أن بعض القضاة الذين كانوا يتربّسون قضائياً جنائياً على مستوى المحاكمة أو في الاستئناف أمام محكمة التمييز كانوا متاثرين بالفساد أو الترهيب.

وكما وردت الإشارة سابقاً، تنص المادة 136 (ب) من قانون الإجراءات الجزائية على خضوع الجهاز القضائي للجهاز التنفيذي في مجال التحقيق في المخالفات في الجهاز التنفيذي. وتنص هذه المادة للوزراء فرصة مراجعة وإيقاف تنفيذ مذكرات القبض الصادرة عن القضاة في التحقيقات الجنائية بحق موظفين في وزارتهم. وقد وفر هذا البند الحصانة لمجموعة مختارة من موظفي الحكومة ومكّن عناصر تابعة للسلطة التنفيذية من إلغاء إجراءات صادرة عن السلطة القضائية.

وقد امتدت الحماية من الإعتقال خلال هذا العام عموماً لتشمل جميع الموظفين في الوزارات باستثناء ذوي الوظائف الدنيا، وذلك في القضايا غير الحساسة. وكان التهديد باللجوء إلى هذه المادة أو عدم توفير

المعلومات يؤدي فعلياً إلى إيقاف التحقيقات. وفي 13 حزيران (يونيو)، ألغى مجلس النواب المادة 136 (ب)، لكن رئيس الوزراء تحدى هذا الإلغاء على أرضية عدم الدستورية، لأن التشريع لم يصدر أصلاً عن مجلس الوزراء، وواصل الوزراء صدّ مذكرات القبض وعرقلة التحقيقات. وبقيت القضية قيد المراجعةقضائية بحلول نهاية العام (انظر الأقسام 1.د. و 4).

كان مجلس القضاء الكروبي مستقلاً عن وزارة العدل، وعلى الرغم من ذلك، استمرت السلطة التنفيذية في التأثير على القضايا في المجالات الحساسة سياسياً، مثل حرية التعبير وحرية الصحافة (راجع القسم 1.أ.).

وقد ألمت المحكمة العراقية الجنائية العليا، التي كانت تعرف سابقاً باسم المحكمة العراقية الخاصة، بمحاكمة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم محددة، وذلك خلال الفترة من تموز/يوليو 1968 إلى أيار/مايو 2003. وبنهاية تموز (يوليو)، كان قد تم حلّ غرفة التحقيق، والغرفتين الثالثة والرابعة بالمحكمة، على حد سواء. وكانت غرفة المحكمة الأولى وغرفة المحكمة الثانية قد انتهت من كل القضايا العالقة. وانتهت القضايا التي نظرت فيها المحكمة الجنائية العليا بنحو 175 حكم إدانة ضد أفراد و 133 حكم بالبراءة (وكان بعض المتهمين يواجهون عدة قضايا فيها عدة تهم). ولم تكن هناك أية استثناءات قائمة. ولم يتم تنفيذ حكمي الإعدام بحق سلطان هاشم احمد وطارق عزيز بحلول نهاية العام.

### إجراءات المحاكمات

يكفل الدستور الحق في محاكمة عادلة، وقد سعى القضاة بصفة عامة – قضاة التحقيق وقضاة المحاكم الأولية وقضاة محاكم الاستئناف – إلى تطبيق هذا الحق، الذي يشمل جميع المواطنين. ويُعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، وله حق الحصول على محام للدفاع عنه، يعينه هو على نفقته الخاصة أو تعينه المحكمة على نفقة الدولة إن لزم الأمر. وقد ظلت الفرصة المحدودة المتاحة للمتهمين للاتصال بمحامي الدفاع تشكل إحدى التحديات الهامة التي تواجهها المحاكم الجنائية. فقد كانت جلسة الاستماع الأولى بالنسبة لكثير من المتهمين هي أول مرة يجتمعون فيها مع محاميهم. وكانت المحاكمات علنية، باستثناء بعض قضايا الأمن الوطني. ويتولى القضاة تجميع الأدلة، وهو الذين يصدرون أحكام الإدانة والبراءة، وليس هيئة ملوك. وكان بإمكان المتهمين ومحاميهم الإطلاع قبل المحاكمة على الأدلة التي بحوزة الحكومة ذات الصلة بقضاياهم، ومن حقهم مواجهة الشهود ضدهم وتقديم شهودهم وأدلة لهم. ويجوز استئناف الأحكام الجنائية بالبراءة والإدانة أمام محكمة التمييز. كما يجوز أيضاً استئناف الأحكام في القضايا المدنية.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

لا يعرف القانون مبدأ السجين السياسي ولا يعترف به، ولم تعتبر الحكومة أياً من السجناء لديها سجناء سياسيين، وقالت أن كل الأفراد الموجودين في السجون تمت إدانتهم، أو توجيه التهم لهم بموجب القانون الجنائي وينتظرون المحاكمة، أو تم احتجازهم قيد التحقيق.

وأكد بعض المحتجزين أن الحكومة قد سجنوا أو سمعت إلى سجن أفراد لنشاطات أو معتقدات سياسية بحجة تهم جنائية. وردت السلطات بتهم جنائية تتراوح من الفساد إلى تيسير الإرهاب والقتل. وكان من الصعب تقييم مدى صحة معظم هذه المزاعم بسبب انتشار الفساد، والبطء في إجراءات القضايا، وعدم القدرة على

الوصول إلى المحتجزين، خاصة الذين تحتجزهم سلطات مكافحة الإرهاب أو الاستخبارات أو السلطات العسكرية.

وفي 24 تشرين الأول (أكتوبر)، بدأ الجيش اعتقال من يزعم أنهم أعضاء سابقين في حزب البعث قيل أنهم كانوا متورطين في مؤامرة انقلاب. وتم في الأسبوع التالي اعتقال أكثر من 900 شخص. وكثيراً ما كانت التهم الرسمية تُوجّه فقط بعد الإعتقال، وقد تم احتجاز الكثيرين بدون إمكانية الإتصال بأفراد الأسرة أو بمن يمثلهم أمام القضاء. وأفادت وسائل الإعلام أن معتقلاً واحداً على الأقل، يدعى كاظم منشد راشد، توفي نتيجة التعذيب، لكن وزارة الداخلية زعمت أنه انتحر. ولم تقدم الحكومة أدلة تدعم وجود مؤامرة حتى نهاية العام. وقد أكد كثير من أبناء السنة أن الإعتقالات كانت تهدف إلى إضعاف المناوئين السياسيين للحكومة.

وفي 18 كانون الأول (ديسمبر)، صدرت مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بتهم الإرهاب. وأذاعت محطات تلفزيونية محلية اعترافات مزعومة من الحرس الشخصيين للهاشمي، كانوا قد اعتقلوا واحتجزوا. وأصر الهاشمي على أن التهم كانت مدفوعة بدوافع سياسية، وأن الأدلة ملفقة. وانتهت جماعات حقوق الإنسان من أن إذاعة الإعترافات انتهك لمبدأ المحاكمة المنصفة للهاشمي وحرسه؛ وقال بعض الحرس أنهم تعرضوا للتعذيب.

واستمرت حملة طائفية سياسية بدأت قبل سنتين، من جانب بعض الأحزاب والميليشيات الشيعية، تستهدف السياسيين السنة من ديالي، لكنها كانت أقل حدة من السنوات السابقة. وفي 28 أيلول (سبتمبر)، تم إطلاق رئيس القائمة العراقية في ديالي، وهو محمد طه الهلوش (ستي)، بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله. وتم صرفتهم الإرهاب الموجه إليه. وكانت هذه هي المرة الثانية خلال سنة واحدة يجري فيها اعتقال الهلوش وإطلاق سراحه بعد صرف التهمة. وفي سنة 2010، تم توجيه تهم القتل والإرهاب وتمويل الإرهاب إلى أربعة زعماء سياسيين من السنة. وبقي ثلاثة من القادة الأربع في السجن بانتظار المحاكمة عند نهاية العام، بينما تمت إدانة الرابع وصدر بحقه حكم بالإعدام.

ولم تتوفر معلومات موثوقة بخصوص سجناء ومعتقلين سياسيين محتملين في إقليم كردستان العراقي. لكن السلطات اعتقلت نحو 25 صحفياً وعضو من حزب الاتحاد الإسلامي الكردي في أعقاب حوادث شغب في محافظة دهوك في أوائل كانون الأول (سبتمبر)، واحتجزتهم لمدة تصل إلى أسبوع واحد بدون توجيه لهم إليهم.

### الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يوجد إطار قضائي للتعامل مع المسائل المدنية في القضايا التي يسعى الأطراف فيها إلى الحصول على تعويض عن انتهاك ما لحقوق الإنسان، أو وضع حد لهذا الانتهاك. وهناك أيضاً سبل انتصاف إدارية. إلا أن أولويات الجهاز التنفيذي والجهاز القضائي الذي يعني من نقص الموظفين والذي يعتمد على الجهاز التنفيذي تركزت خلال العام على المسائل المرتبطة بشكل أكثر مباشرة بالأمن، ولم يتم تنفيذ تلك الإجراءات ولا وسائل الانتصاف الإدارية لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال.

وصدر قانون في إقليم كردستان العراقي في تشرين الثاني (نوفمبر) يوفر تعويضات للأشخاص الذين جرى اعتقالهم و/أو احتجازهم بشكل مخالف للقانون. وكانت هناك حالتان حتى نهاية العام تم فيهما دفع تعويض.

## استعادة الأموال

كانت هناك مشكلة تمثل في التأخير الخطير والفساد في الفصل في دعوى استعادة الأموال. إن هيئة نزاعات الملكية هي هيئة حكومية مستقلة هدفها هو حل المطالبات بالأموال التي جرت مصادرتها بشكل غير عادل من جانب النظام السابق في السنوات من 1968 إلى 2003. وقد كان الغرض الأساسي من عمل الهيئة هو منفعة الذين صودرت أراضيهم لأسباب عرقية أو سياسية كجزء من برنامج "التعریب" أو سياسات التهجير الطائفي الأخرى في عهد النظام السابق.

وتلقت هيئة النزاعات أكثر من 178,000 مطالبة على المستوى الوطني منذ إنشائها. وتفيد التقارير أن نحو 124,000 مطلاً قد جرى النظر فيه، منها نحو 25,921 تم إقراره، و 35,824 تم رفضه، و 54,907 تم قبوله للدراسة ولكن تبين في نهاية الأمر أنه باطل. ومن مجموع المطالبات التي قُدّمت، جاء أكثر من 55,000 مطالبة من كركوك؛ ومن بين المطالبات التي تم إقرارها، كان أكثر من 5,990 من كركوك.

ومنذ عام 2003، عاد أكثر من 28,000 من الوافدين، وهم العرب الذين كان قد تم توطينهم في منطقة كركوك في ظل سياسات صدام حسين المناهضة للأكراد، إلى بيوتهم السابقة في وسط وجنوب البلاد وتقدموا بطلبات للتعويض. وبما أن الوافدين كان قد تم تعويضهم لمغادرة أراض احتلوها، فقد تمت مراجعة مطالباتهم ودفع تعويضات بواسطة لجنة تنفيذ المادة 140 من الدستور. وبحلول نهاية سنة 2010، تم إصدار 20,212 موافقة للوافدين، و تلقى 11,078 شخصا تعويضات.

و) التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يفرض الدستور عدم دخول السلطات إلى البيوت أو تفتيشها إلا بأمر قضائي. كما يحظر الدستور أيضاً التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة. وعملياً، كانت قوات الأمن غالباً ما تدخل البيوت بدون إذن تفتيش وتتخذ تدابير أخرى تتدخل مع الخصوصية، والعائلة والمراسلات. وفي 28 تموز (يوليو)، فتشت السلطات منزل صحفي بارز يعمل باستخدام الإنترنت، وذلك بدون مذكرة قضائية، بعد أن نشر صفحات في مدونة تنتقد الحكومة. وكان قد سبق أن تم احتجازه من قبل في احتجاج ضد الحكومة.

خضع المواطنون في محافظات حكومة إقليم كردستان لضغوط من أجل الانضمام إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في محافظة السليمانية، وإلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في محافظة إربيل ودهوك. وكثيراً ما ظل الإنتماء إلى الأحزاب شرطاً للحصول على وظيفة أو عمل.

## القسم 2 احترام الحريات المدنية بما فيها:

## أ. حرية التعبير والصحافة

## حالة حرية التعبير والصحافة

يضم الدستور بشكل عريض الحق في حرية التعبير، شرط أن لا يشكل ذلك انتهاكاً للنظام العام أو الأخلاق أو يشكل تعبيراً عن التأييد لحزب البعث المحظور أو دعوة للتغيير حدود البلاد بوسائل عنفية. وفي جو من ازدياد عدم اليقين بخصوص مستقبل البلاد السياسي، وفي وسط حركات الربيع العربي، بدأت الحكومة تفسر

القانون بشكل يزداد صرامة وتقييده، وتتحرّك عملياً لتقييد هذه الحقوق. وقد كانت الرقابة الذاتية، في الممارسة العملية، هي القيد الأساسي على ممارسة هذه الحقوق من جانب الأفراد ووسائل الإعلام، نتيجة الخشية من انتقام الحكومة أو الأحزاب السياسية أو العصابات الإجرامية أو المتمردين أو القوات الطائفية، أو العشائر.

وفي 9 آب (أغسطس)، أقر مجلس النواب تشييعاً (يسمى قانون حقوق الصحفي)، يوفر بعض الحماية القانونية الإضافية للصحافيين، لكنه يحدد هذه الحماية بـ“بما يتماشى مع القانون الساري”，الأمر الذي يتبع المجال للغموض والإبهام بخصوص النطاق الحقيقى للحماية التي سيوفرها القانون. ولا يتطرق القانون الجديد إلى استمرار الممارسات التقىبية، بما في ذلك تجريم التشهير والذف بموجب قانون العقوبات لسنة 1969، وقدرة قانون المطبوعات الصادر في سنة 1968 على فرض عقوبة بالسجن تصل إلى سبع سنوات بسبب إهانة الحكومة علينا. وفقاً لمنظمات غير حكومية دولية ومحالية، فإن القانون الجديد يعزز أيضاً من سلطات نقابة الصحفيين الموالية للحكومة. وقد شعر كثير من الصحفيين بالقلق لأن اشتراط القانون الجديد توفير نسخة عن عقد عملهم إلى النقابة قد يكشف معلومات شخصية حساسة يمكن لها أن تعرّض للخطر حياتهم وحياة أفراد أسرهم.

ولا ينطبق قانون حقوق الصحفي في إقليم كردستان العراقي، وبقي الصحفيون هناك يخضعون للمحاكمة والإدانة والسجن بموجب قانون العقوبات لسنة 1969، على الرغم من قانون حرية الإعلام الصادر في سنة 2008، والذي ألغى تجريم التجاوزات المتعلقة بالمنشورات. وقد وقفت نقابة صحفيي كردستان 37 دعوى قضائية ضد صحافيين أثناء هذا العام في المنطقة. ويقول مسؤولون في النقابة أن قانون سنة 2008 هو الأساس الوحيد لمحاكمة صحافيين لمخالفات تتعلق بالمنشورات، لكن قانون العقوبات يسمح بمحاكمتهم لمخالفات تتعلق بالأخلاق العامة وجرائم أخرى، على الرغم من تطبيق قانون حماية الصحافة الجديد. وقد لجأ المسؤولون الحكوميون بشكل منتظم إلى الغرامات التأديبية من خلال الإجراءات القانونية ضد وسائل الإعلام الفردية والمحررين، وكان ذلك عادةً بسبب نشر مقالات عن فساد مزعوم.

**حرية التعبير:** على الرغم من الحماية الدستورية لحرية التعبير، يسمح قانون المطبوعات الصادر في سنة 1968، في حالة صدور إذن من رئيس الوزراء، بفرض غرامة مالية أو عقوبة بالحبس لمدة لا تزيد عن سبع سنوات على أي شخص يهين علناً مجلس النواب أو الحكومة أو السلطات العامة. وفي 22 أيلول (سبتمبر)، أمر رئيس الوزراء بإصدار مذكرة اعتقال بحق عضو مجلس النواب الشيخ صباح السعدي، وهو ناقد بارز ضد الحكومة، لإهانته رئيس الوزراء بتصریحه علناً أنه فاسد. لكن القانون لا يسمح باعتقال أعضاء مجلس النواب.

وكان باستطاعة الأفراد انتقاد الحكومة علينا أو في الجلسات الخاصة، ولكن ليس بدون خشية تحرك انتقامي من الحكومة أو من عصابات إجرامية يُرْعِمُ أنها مرتبطة بالحكومة إذا اعتبر الانتقاد تحدياً لشرف شخصية مهمة.

وبناءً على ذلك، فقد مارس النقاد المحتملون رقابة ذاتية. وفي 8 أيلول (سبتمبر)، بعد شهرين من توقيفه عن تقديم برنامج حواري إذاعي حظي بشعبية، بسبب مخاوف على سلامته، تعرض هادي المهدى لإطلاق النار عليه وقتلته في مسكنه في بغداد، وهو شخص كان كثيراً ما ينتقد الفساد والرشوة والطائفية في الحكومة. وكان المهدى قد استخدم صفحته على "فيسبوك" لتنظيم عدة مظاهرات مؤيدة للديمقراطية، وأذاع معلومات عن

تهديدات بالقتل ذكر أنه قد تلقاها. وكان الم Heidi شيعي يدافع عن حقوق السنة، حسب ما أفادت لجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة دولية غير حكومية.

**حرية الصحافة:** وكان للأحزاب السياسية نفوذ قوي على الغالبية من المئات من النشرات اليومية وال أسبوعية التي تصدر في البلد، وكذلك على عشرات من المحطات الإذاعية والتلفزيونية. وقد عبرت وسائل الإعلام النشيطة عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر، معظمها يعكس مواقف أحزاب سياسية، وتضمنت رقابة ذاتية بموجب تفسير الحكومة لقيود القانونية على خرق النظام العام والأخلاق العامة.

**العنف والتحرش:** قُتل خلال هذا العام ثمانية صحافيين وعاملين في مجال الإعلام. وكان الصحفيون هدفاً لقوات الأمن الحكومية والمسؤولين الفاسدين والإرهابيين والجماعات الدينية غير المستعدة لتقدير استقلال وسائل الإعلام، ولجهات مجهلة ترغب في التأثير على تدفق الأنباء. على سبيل المثال، في 17 شباط (فبراير) تعرض هلال الأحمدى، وهو صحافي كان يكتب عن الفساد ونقص الخدمات الحكومية، لإطلاق النار عليه وقتلته أمام منزله في ضواحي الموصل.

وسجلت المنظمة غير الحكومية "مرصد الحريات الصحفية" أكثر من 160 هجوماً على الصحفيين خلال فترة أسبوعين انتهت في 9 آذار (مارس)، عندما كانت المظاهرات المناهضة للحكومة والتي حفزها الربيع العربي في ذروتها. وفي 23 شباط (فبراير)، داهمت قوات الأمن مكتب المرصد، وصادرت ودمّرت حواسيب ومعدات إعلامية أخرى.

وكثيرة ما أفاد عاملون في مجال الإعلام أن سياسيين ومسؤولين في الحكومة وأجهزة الأمن وعناصر قبلية ورجال أعمال بارزين ضغطوا عليهم للإمتناع عن نشر أو إذاعة تقارير أو أخبار اعتبرت ناقصة لهم. وسردوا تفاصيل عن تعرضهم لحالات عنف وترهيب وتهديد بالقتل ومضائقه بواسطة مسؤولين حكميين ومسؤولين حزبيين. على سبيل المثال، في 25 شباط (فبراير)، تم اعتقال أربعة صحافيين، من بينهم هادي المهدى، وضربهم ونفخهم إلى مبنى توجد فيه وحدة الاستخبارات العسكرية التابعة لفرقة 11 في الجيش. وقيل أن الصحفيين تعرضوا أثناء احتجازهم للتعذيب وتهديدات بالإعدام الفوري بدون محاكمة. وشاهد الصحفيون 300 متحجاً آخر في نفس المنشأة، وكان بعضهم يرتدي أكياساً سوداء تغطي الرأس والوجه وقمصاناً ملوثة بالدم.

وكانت هناك عدة تقارير موثوقة في كافة أرجاء إقليم كردستان العراقي عن محاولات قتل وعن عمليات ضرب وسجن وتدمير للأملاك جرى ارتكابها ضد وسائل الإعلام. وقد ثقت نقابة صحفى كردستان أكثر من 100 عمل تحرش في الإقليم، بما في ذلك التهديدات والدعوى القضائية والهجمات، في الفترة من كانون الثاني (يناير) حتى تشرين الأول (أكتوبر). وكان المعذبون، كما ورد في الكثير من هذه التقارير، يرتدون ملابس رسمية عسكرية أو تابعة للشرطة. وباستثناء حالة واحدة، كانت هذه الهجمات موجهة ضد وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة، وهي غالباً التابعة لحزب كوران (التغيير) وحزب الاتحاد الإسلامي الكردي، وليس وسائل الإعلام التي تهيمن عليها الأحزاب الحاكمة.

وعلى الرغم من عمليات القتل العديدة للصحافيين خلال العام، لم تحدث أية ملاحقات قضائية أو محکمات ولم تصدر أية إدانات في هذه القضايا أو في تلك التي حدثت في سنة 2010، بما في ذلك حادث خطف وقتل سارداشت عثمان في أيار (مايو) 2010، وهو صحافي كان معروفاً بمقاليه التي تزعم وجود محسوبية وفساد في صفوف قيادات إقليم كردستان، بما في ذلك الرئيس مسعود بارزاني.

وفي قضية شهيرة أخرى في إقليم كردستان العراقي، تعرض أوسوس هاردي، مؤسس ومحرر الصحيفة المستقلة "عويني"، للضرب المبرح في السليمانية في آب (أغسطس). وأطلقت المحكمة الجنائية في السليمانية في كانون الأول (ديسمبر) سراح شخصين اتهمما بارتكاب هذه الجريمة - ولهم صلات مع الإتحاد الوطني الكردستاني - على أساس عدم كفاية الأدلة، وهو قرار استأنفه محامو هاردي. وقد تعافي هاردي بالكامل، وواصل نشر صحيفة "عويني" بحلول نهاية العام.

**الرقابة أو القيود على المحتوى:** يحظر القانون إنتاج أو نشر أو حيازة مواد مكتوبة أو رسوم أو صور أو أفلام تمس بالسلامة العامة أو تخشى الحياة العام. وتتضمن العقوبات على المس بالسلامة العامة أو خشى الحياة العام الغرامات والحبس.

وفي 25 شباط (فبراير)، بعد فترة قصيرة من نشرها مناظر من الإحتجاجات في ساحة التحرير في بغداد، داهمت قوات الأمن مكاتب قناة الديار الفضائية، واعتقلت وضربت الموظفين، ثم أرغمت المحطة على التوقف عن البث.

وفي 3 آذار (مارس)، أفادت تقارير أن مجموعة من عناصر الأسمايش اختطفت صحفيين يعملان في المحطة التلفزيونية "سيبيدا"، هما سانغار حميد وأسعد محمد، أمام مكتب تلفزيون سيبيدا في غربيان. وقال الصحفيان أنهما تعرضوا للضرب والشتم في إدارة الأسمايش في غربانيا، ولتهديفات بالقتل إذا شوه أي منهما مع جهاز تصوير في أية مظاهرة.

كما استخدمت الحكومة سلطتها لإعاقة التغطية الإعلامية التي من المحتمل أن تكون غير موائمة لها. على سبيل المثال، منعت السلطات في آب (أغسطس) الصحفيين في كركوك من التصوير في المدارس ومن الكتابة عن المدارس، بعد إصدار فيلم وثائقي ناقد أخرج وزارة التعليم.

وكانت كل الكتب خاضعة للرقابة. وتتطلب الكتب التي يجري نشرها داخل البلاد موافقة من وزارة الثقافة قبل نشرها. كما تخضع كل الكتب المستوردة إلى رقابة الوزارة. وتقول الوزارة أن الهدف من هذا التدقيق هو كبح الكتابات التي تروج للطائفية.

**قوانين القدح والتشهير/الأمن الوطني:** يحظر القانون على مراسلي وسائل الإعلام نشر ما يشوه سمعة المسؤولين الرسميين. واشتكى كثير من العاملين في وسائل الإعلام من أن هذه الأحكام منعهم من ممارسة مهنتهم بحرية لأنها ولدت لديهم مخاوف قوية من التعرض للمحاكمة، مع أن انتشار الرقابة الذاتية أعاد الصحفيين أيضا.

ولا يزال التشهير يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون في منطقة إقليم كردستان، ويجوز للقضاء إصدار مذكرات اعتقال ضد الصحفيين على هذا الأساس. وعندما كان يتم اتهام صحفيين بالتشهير في دعوى قضائية، كان يتم عادة احتجازهم في مراكز الشرطة ولا يتم الإفراج عنهم حتى دفع الكفالة. وكثيراً ما تقوم الشرطة باحتجاز الصحفيين خلال التحقيقات.

وكثيراً ما استخدمت الحكومة التهديد بإجراءات قضائية ضد العاملين في وسائل الإعلام كأدلة لتنبيط وسائل الإعلام عن التحقيق في مزاعم عن سوء الإدارة، وكثيراً ما كانت تطالب بغرامات أو أضرار غير متناسبة

مع التهمة أبداً. على سبيل المثال، في 10 كانون الثاني (يناير)، نشرت الصحيفة المستقلة "هاولاتي" أن محكمة إربيل الإبتدائية حكمت على المجلة المستقلة "لفين" بغرامة تبلغ 35 مليون دينار (أو 30,000 دولار تقريباً) بعد أن رفع سكرتير المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني دعوى ضد الصحيفة لقيامها بنشر تقارير لمحث إلى وجود صلة بين البارستين، أو جهاز استخبارات الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبين عملية قتل الصحفي سارداشت عثمان في أيار (مايو) 2010. وقال محرر "لفين" أحمد ميرا، أن المجلة لم يتم تبليغها بإجراءات المحكمة في إربيل، وأن الحكم قد صدر غيابياً. وفي أيار (مايو)، بعد نشر مقالة أخرى في "لفين" تنتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني، أقام الحزب دعوى في 18 أيار (مايو) يطالب فيها بإغلاق مجلة "لفين"، وفرض غرامة تبلغ مليار دينار (أي نحو 858,000 دولار)، ومنع ميرا من مغادرة البلاد. وفي أيلول (سبتمبر)، حسب ما أفادت التقارير الصحفية، تم اعتقال ميرا وضربه ثم إطلاق سراحه بعد ثلاثة ساعات من احتجازه بدون توجيه تهمة له. وكانت مجلة "لفين" لا تزال تصدر عند نهاية العام.

### حرية الإنترن特

لم تكن هناك أية قيود معلنة على الدخول إلى الإنترنط واستخدام الشبكة، أو أي إقرار رسمي بأن الحكومة قامت بمراقبة المراسلات الإلكترونية أو غرف الدردشة على الإنترنط. ولكن وردت تقارير بأن الأفراد والجماعات لم يطمئنوا إلى حريةهم في المشاركة في التعبير السلمي عن وجهات نظرهم عن طريق الإنترنط، بما في ذلك البريد الإلكتروني. على سبيل المثال، قام مخرج أفلام وثائقية وكاتب مدونة معروفة بتنظيم تغطية بالفيديو لاحتجاجات سلمية، باستخدام الإنترنط، بواسطة خدمة رسائل قصيرة لا تحتاج إلى اشتراك. وتعرض هذا الشخص للضرب في 22 نيسان (أبريل) ثم مرة أخرى في 22 تموز (يوليو)، على يد ما زعم أنهم أشخاص في ملابس مدنية لهم صلة بقوات الأمن، وعلى يد ضباط في الجيش، بينما كان يحاول تصوير مظاهرات في ساحة التحرير بالفيديو لنشرها في مدونته. وتوارى هذا الشخص عن الأنظار لفترة، وبعد بضعة أيام من تعرضه لاعتداء الثاني، قامت الشرطة بتفتيش منزله. ثم عاد واستأنف الكتابة في مدونته في وقت لاحق.

### الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

قيدت الضغوط الاجتماعية والدينية والسياسية ممارسة حرية الاختيار في الأمور الأكademية والثقافية. ويُقال إن مجموعات مختلفة، في جميع المناطق، سعت إلى التحكم في مجريات التعليم الرسمي وفي منح المناصب الأكademية. كما استهدف متطرفو وارهابيون شخصيات ثقافية خلال العام. وقد وردت عدة تقارير في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد تفيد بتهديدات قام بها متطرفون ومتشددون طائفيون ضد المدارس والجامعات، لحثها على تعديل أنشطتها أو تقضيل طلبة معينين على الآخرين، وإلا تعرضت لأعمال عنف. وقام الأكاديميون بممارسة الرقابة الذاتية، كما قامت المؤسسات التعليمية أحياناً بتعديل نشاطاتها لهذه الأسباب. على سبيل المثال، منعت الحكومة تدريس المسرح والموسيقى في معهد الفنون الجميلة في بغداد، وأغلقت قسميهما لعدة أشهر في سنة 2010، لكن النشاطات استؤنفت في 4 كانون الثاني (يناير) مع قدوم وزير تعليم جديد.

### بـ. حرية التجمع السلمي والانتساب إلى الجمعيات

#### حرية التجمع

يكفل الدستور حرية التجمع والظهور السلمي. لكن رد الحكومة على موجة الاحتجاجات التي عمت البلاد في النصف الأول من العام أظهر عدم احترام للmarsa الحرة لهذه الحقوق.

وفي الأشهر الستة الأولى من السنة، ظهر محتاجون في عدة مدن رئيسية، مطالبين بإنهاء الفساد وتحسين الخدمات الحكومية. وكان كثير من هذه المظاهرات سلميا، وقامت الحكومة بتوفير مستوى مناسب من الأمن. وفي مناسبات أخرى، قمعت الحكومة المظاهرات، واعتقلت منظميها، واستخدمت قوة مفرطة ضد المحتاجين، وتحرشت بالمحتجين بعد انتهاء الحدث.

وقد بدأت الاحتجاجات في كانون الثاني (يناير) وازدادت حدة في أوائل شباط (فبراير). وفي 21 شباط (فبراير)، أطفئت الأضواء في ساحة التحرير في بغداد أثناء ساعات الصباح المبكر، بينما كان نحو 50 محتاجا يعتصمون فيه. وانسحبت الشرطة في ذلك الوقت، بناء على شهود عيان نقلت عنهم منظمة هيومان رايتس ووتش، مما سمح لعصابات من المسلمين بضرب وطعن 20 محتاجا على الأقل.

وفي 25 شباط (فبراير)، وقعت تظاهرات كبيرة في كل أنحاء البلاد استجابة لنداءات ليوم من الاحتجاج الوطني. وحث رئيس الوزراء المالكي، عشية هذه المظاهرات، المواطنين على البقاء في منازلهم وأكد، من دون تقديم أدلة، أن هذه الاحتجاجات تتلقى دعما من البغشيين والإرهابيين. وفي 25 شباط (فبراير)، منعت السلطات حركة السيارات في بغداد، وفرضت حظر تجوّل على المدينة بأكملها، وأغلقت شوارع كثيرة تقود إلى موقع الاحتجاج، وذلك من أجل "تجديدها". ومنع دخول السيارات إلى ساحة التحرير، وهي موقع الاحتجاج الرئيسي، وشمل المنع سيارات البث التلفزيوني، مما حد من التغطية باستخدام الفيديو. وفرضت قيود مشابهة في مدن أخرى، بحجّة حماية المتظاهرين. واستخدمت الشرطة، في بعض الحالات، النيران الحية عندما أصبحت المظاهرات عنيفة، كما كان الحال في الحويجة. وفي حالات أخرى، مثل تكريت والموصل حيث قُتل سبعة أشخاص، كانت القوة المستخدمة غير متناسبة مع الموقف. وقتل 24 محتاجا في البلاد بأسرها، وأصيب أكثر من 150 شخصا بجراح. ولم ترد أية أنباء عن إجراء تحقيق في هذه الحوادث.

وفي الأسابيع التي تلت مظاهرات 25 شباط (فبراير)، قيدت الحكومة حق المواطنين في التجمع السلمي والتعبير عن أنفسهم بحرية. على سبيل المثال، في 13 نيسان (أبريل)، قيد رئيس بلدية بغداد المظاهرات في المدينة لتفتقر على عدة ملاعب لكرة القدم، وفي 27 أيار (مايو) اعتقلت السلطات أربعة طلاب من منظمي الاحتجاجات قرب ساحة التحرير، ووجهت لهم في نهاية الأمر تهمًا بحمل وثائق هوية مزورة. وتم إطلاق سراح المحتجين في 7 حزيران (يونيو).

وقد وقعت أحداث مشابهة في إقليم كردستان العراقي. وفي 17 شباط (فبراير)، في السليمانية، تحولت المظاهرات ضد الفساد وعدم توفر الوظائف والخدمات إلى العنف عندما حاولت مجموعة من المحتجين اقتحام مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني وقاموا برمي حجارة على المبنى. ورد الحرس الأمني بإطلاق النار على الحشد؛ وقتل شخصان وجُرح 47 شخصا. وقد أعلن حزب كوران مسؤوليته عن المظاهرات، لكنه قال أنه لا صلة له باقتحام المبنى، وأدان الهجوم على المقر. وفي الأسابيع التالية، توسيع الاحتجاجات ووصلت ذروتها بمشاركة 7,000 محتاجا. واحتل معتصمون ساحة الحرية في مدينة السليمانية. وانضم قادة دينيون وأحزاب معارضة أخرى إلى المحتجين. وأدت عدة اشتباكات لاحقة بين قوات الأمن وبين المحتجين إلى سقوط 10 قتلى.

وبعد حادث 17 شباط (فبراير) بفترة قصيرة، وردت تقارير عن مباحثات جارية بين مسؤولين في حكومة إقليم كردستان وقادة المعارضة، لإيجاد آليات لتعويض ضحايا المظاهرات في السليمانية وغيرها، بما في ذلك المحتجزين. ولم تكن هناك أية نتائج عند انتهاء العام. ودعا مرسم رئاسي صدر في آب (أغسطس) إلى "تقديم الذين لعبوا دوراً في حادث إطلاق النار" في السليمانية "إلى العدالة"، ولكن لم تكن قد جرت أية اعتقالات بهذا الشأن حتى نهاية العام.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حق تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، ويفرض بالتحديد تنظيم هذا الحق بقانون. وقد احترمت الحكومة بصفة عامة هذا الحق عملياً، وكان الاستثناء الوحيد هو الحظر القانوني على التعبير عن دعم حزب البعث. وبسبب الشرط الذي ينص عليه قانون للمنظمات غير الحكومية صدر في سنة 2010 بأن على هيئة المسائلة والعدالة التتحقق من خلفية مدراء المنظمات غير الحكومية لمعرفة أية صلات سابقة أو عضوية محظورة في حزب البعث، أصبحت إجراءات التسجيل التي أنشئت حديثاً تتأخر بشكل كبير. وقالت الحكومة أن القانون صمم من أجل تيسير تسجيل وعمل هذه المنظمات، مع توفير حماية إضافية لها من الإجراءات الحكومية المُرهقة أو التعسفية. ويتولى مكتب دعم المنظمات غير الحكومية في أمانة مجلس الوزراء قبول أوراق التسجيل للمنظمات غير الحكومية.

وفي 6 آذار (مارس)، وبناء على أوامر من رئيس الوزراء، أمرت قيادة عمليات بغداد بإغلاق مكاتب الحزب الوطني العراقي والحزب الشيوعي العراقي. وتم إبلاغ الحزبين، وهما من مؤيدي المظاهرات التي كانت جارية آنذاك ضد الحكومة، بأن عليهم إخلاء مكاتبهما لأن وزارة الدفاع بحاجة إلى المبني التي يشغلونها.

### ج- الحرية الدينية

طالعوا "تقرير الحريات الدينية الدولي" الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية على الموقع الشبكي [.rpt/irf/drl/j/gov.state.www](http://www.state.gov/j/drl/rpt/irf/)

### د - حرية التقلّل داخل البلاد، والمشرون في الداخل، وحماية اللاجئين وعديمي الجنسية

احترمت الحكومة عموماً نصوص الدستور التي تضمن حرية التقلّل في جميع أرجاء البلاد وحق السفر للخارج والعودة بحرية. وكانت هناك بعض القيود بسبب الشواغل الأمنية، بالإضافة إلى قيود على السفر إلى إقليم كردستان العراقي والإقامة به، مع أن العائلات المشردة داخلياً (المهجرين) كان يُسمح لها عموماً بالإقامة هناك.

وقد تعافت الحكومة بشكل عام مع مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة ومع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدات للأشخاص المهجرين داخلياً ولللاجئين، ولللاجئين العائدين، وللساعين للحصول على اللجوء، ولعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام ، على الرغم من أنه بحلول نهاية العام لم يكن قد تم وضع نظم فعالة بشكل كامل لمساعدة هؤلاء الأشخاص.

**التنقل داخل البلد:** يحق لقوات الأمن أن تفرض قيوداً على حرية التنقل بناءً على مذكرة قضائية، كما يحق لها أن تفرض حظراً للتجول، وأن تغلق منطقة ما وتأمر بتفتيشها، وأن تتخذ إجراءات أمنية وعسكرية ضرورية أخرى رداً على تهديدات أمنية أو هجمات. ولا توجد قوانين لدى حكومة إقليم كردستان تقييد التنقل عبر المناطق التي تقوم حكومة الإقليم بإدارتها، إلا أن القدرة على التنقل كانت مقيّدةً بسبب الإجراءات الأمنية. فقد كان لزاماً على المواطنين (من أي خلفية عرقية، بما في ذلك الأكراد) الذين يعبرون إلى الإقليم من الجنوب التوقف عند نقاط التفتيش، والخضوع لتفتيش شخصي وتفتيش للسيارات. وكان المسؤولون يمنعون الأفراد من الدخول إلى الإقليم إذا اعتبروا أنهم يشكلون تهديداً أمنياً. ويُقال إن دخول الذكور العرب كان أكثر صعوبة من دخول غيرهم. ويمتلك الضابط المسؤول عند الحاجة سلطة منع الدخول إلى الإقليم.

وأقامت سلطات أمن حكومة إقليم كردستان، لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الزائرين في فصل الصيف وفي العطلات، بإبرام اتفاقيات مع المحافظات الأخرى، تقضي بأن تقوم الوكالات السياحية بتقديم أسماء الزائرين مقدماً من أجل الحصول على التصاريح مسبقاً. ويجب أن يحدد الزائرون مكان إقامتهم والمدة التي يعتزمون قضاءها في الإقليم.

**السفر إلى خارج البلد:** كان على المواطنين الذين يغادرون البلد الحصول على تصاريح مغادرة، ولكن هذا الشرط لم يطبق. وكانت إدارة الجوازات بوزارة الداخلية تطبق في السابق سياسة تشرط على النساء الحصول على موافقة أحد الأقرباء الذكور من وثيقي الصلة بها قبل الحصول على جواز سفر، لكن مجلس النواب عدّل هذا القانون في 20 كانون الأول (ديسمبر) للسماح للنساء في سن 18 سنة وما فوق بالحصول على جوازات السفر بدون موافقة الأقارب الذكور. أما في حكومة إقليم كردستان فكان بإمكان النساء فوق سن 18 سنة الحصول على جوازات السفر بدون هذه الموافقة.

**النفي:** يسمح الدستور بالنفي القسري فقط بالنسبة للمواطنين المتجمسين، وذلك فقط إذا كان هناك حكم قضائي يفيد بأن الجنسية قد تم الحصول عليها بناءً على تزوير جوهرى. ولم يتم الإبلاغ عن أية قضايا نفي قسري.

### المهجرين داخلياً

تقدر الحكومة أن هناك نحو 2.5 مليون مهجر، وأن نحو 40 بالمئة منهم كانوا في بغداد. وكان العنف الطائفي الذي بدأ سنة 2006 قد أدى إلى نزوح عائلات شيعية وسنوية ومسيحية. وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن نحو 1.3 مليون شخص كانوا لا يزالون مهجرين داخلياً في كانون الأول (ديسمبر)، نتيجة العنف الطائفي الذي وقع في السنوات من 2006 إلى 2008. وبقي نحو 200,000 شخصاً مهجرين بسبب العنف الذي وقع في السنوات 2003 إلى 2005، ونحو مليون مهجر بسبب السياسات التي طبّقها النظام السابق قبل سنة 2003 (راجع القسم 2 ج.).

وأفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عن 67,080 حالة عودة للاجئين العراقيين و193,610 حالة عودة للمهجرين خلال العام؛ وقد عاد هؤلاء اللاجئون والمهجرين إلى مواطنهم الأصلي أو اندمجاً في مجتمعات جديدة في البلد. ومع أن أرقام حالات العودة في هذا العام كانت أعلى من حالات العودة المسجلة في سنة 2010، وهي 26,410 عودة للاجئين و 92,480 عودة للمهجرين، إلا أن عدد المهجرين داخلياً المسجلين يبقى عموماً من دون تغيير، وذلك على الأغلب نتيجة قيام الحكومة بإعادة فتح عملية تسجيل المهجرين داخلياً. وقد لاحظ "تقرير رصد العائدين في العراق" الذي أصدرته المفوضية العليا

لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في آب (أغسطس) أن من مجموع أسر اللاجئين العائدين المسجلين وغير المسجلين الذين رصدهم المفوضية في الفترة بين آب (أغسطس) 2010 وتموز (يوليو) 2011، ويقدر عددهم بنحو 37,000 أسرة، عاد 64 بالمئة منهم إلى البلاد بصورة نهائية نتيجة لتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية في بغداد. وقد تلقى جميعهم تقريباً منحة العائدين من وزارة المиграة والمهجرين، وهي أربعة ملايين دينار (نحو 3,424 دولار). ومع أن المكافآت الأمنية والقدرة على الحصول على المساعدة أدت إلى جذب اللاجئين العراقيين إلى العودة، بقيت البطالة المرتفعة والبيئة السياسية غير المستقرة تشكل تحديات عظيمة. وقال كثير من العراقيين المهجرين داخلياً أنهم ظلوا غير راغبين أو غير قادرین على العودة إلى منازلهم لأنهم يخشون من أن انتقامهم الديناميسي يجعلهم أقلية غير آمنة في الأحياء التي أصبحت مقسمة على أساس الهوية الدينية.

إن الإنداجم الاجتماعي والجغرافي الذي حدث في المجتمعات التي تهجرت قبل عام 2003، جعل من الصعب التمييز بين الذين ظلوا مهجرين وبين الذين اختاروا البقاء في أماكنهم. وركزت معظم المنظمات الدولية على المهجرين داخلياً منذ سنة 2006، وهم 1.3 مليون نسمة.

وكانت غالبية الذين نزحوا قبل سنة 2003 قد جرى نقلهم في ظل سياسة التعریب التي طبقها النظام السابق. وقد عاد معظم هؤلاء إلى مناطقهم الأصلية، لكنهم ظلوا مدرجين في أعداد المهجرين داخلياً لأنهم لم يتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم ومنازلهم الأصلية، وذلك عموماً في وسط وجنوب العراق. ويمثل العرب والأكراد الذين تشردوا نتيجة لهذا السبب حقاً في التعويض، وتوجد إجراءات لذلك، لكن تنفيذ الحكومة لهذه الإجراءات كان بطيناً.

وقد بذلت الحكومة جهوداً لتشجيع عودة سالمة وطوعية أو إعادة توطين للمهجرين. وقد اعتمدت الحكومة قوانين وسياسات لحماية المهجرين داخلياً بما يتناسب مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بخصوص النزوح الداخلي. وقامت الحكومة، في أيلول (سبتمبر)، بتعيين الدكتور فرحت نعمة الله حسين كمنسق وطني لقضايا النزوح، من أجل تنفيذ الأستراتيجية الشاملة المقترحة في وزارة الهجرة والمهجرين، وهي مشروع سياسة وطنية خاصة بالنزوح تعترف بالإندماج المحلي كخيار قانوني للمهجرين. ومع أن الإنداجم المحلي قد أدرج في جهود الحكومة، إلا أن الحكومة واصلت أيضاً تشجيع الأسر على العودة إلى منازلهم الأصلية.

ومع أن الحكومة وعدت بتوفير الخدمات الضرورية لدعم العائدين إلى محافظتي بغداد وديالى عند عودتهم إلى منازلهم، إلا أن هذه الوعود ظلت إلى حد بعيد مجرد وعد لم يتم الوفاء بها. سمحت الحكومة، عبر وزارة الهجرة والمهجرين، للأفراد المهجرين داخلياً بالاتصال بالمنظمات الإنسانية المحلية والدولية، وقامت بجمع المعلومات عن الأفراد المهجرين داخلياً وتوفير قسط من الحماية والمساعدة على شكل معونات إنسانية.

وcameت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوفير حصص معونات غذائية، ومشاريع لتوفير المياه والصرف الصحي، ورعاية صحية لكثير من المهجرين داخلياً غير القادرين على الوصول إلى نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) أو المدارس الحكومية في المحافظة التي نزحوا إليها. وفي حالات أخرى، قامت منظمة الهجرة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي بتنظيم مشاريع لتوليد الدخل ومشاريع ذات تأثير سريع، وقامت بتزويد الراشدين بفرص للعمل الحكومي تدر عليهم دخلاً، وفرص للتدريب، كي تتوفر لهم النقود الازمة للحصول على الغذاء وسد حاجاتهم الأساسية الأخرى. كما قام عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بمساعدة المهجرين داخلياً ومساعدة اللاجئين العائدين. وقد حد عدم التسجيل من قدرة

الأفراد المهجّرين داخلياً على الحصول على الخدمات الأساسية والتوثيق القانوني من أجل الحصول على الحصص التموينية بمقتضى نظام توزيع الحصص الغذائية.

ووفرت الحكومة المساعدة والحماية للمهجرين داخلياً، لكن نحو 467,000 كانوا يقيمون في 382 من "الجمعيات" العشوائية أو المستوطنات التي بها خدمات محدودة من المياه والصرف الصحي والكهرباء.

وقامت الحكومة بطرد مهجرين من مبانٍ حكومية على أساس كل حالة على حدة. ووفقاً للجنة الإنقاذ الدولية، فإن 29 تجمعاً للمهجرين تلقت أوامر بالإخلاء خلال العام، مما قد يؤثر على أكثر من 6,510 أسرة من المهجرين داخلياً. وكان تهديد الإخلاء أكثر حدة في بغداد، حيث يقيم نحو 148,000 شخص من المهجرين داخلياً، واللاجئين العائدين، والمستقطنين، في 121 مستوطنة غير قانونية على أراضٍ أو في مبانٍ تملكها الحكومة. وقد سعت مجالس المحافظات والمنظمات غير الحكومية، بقدر محدود من النجاح، إلى وقف عمليات الطرد والإخلاء هذه، أو تعويض الأسر بما يعادل قيمة الإيجار لعدة أشهر، أو توفير منح من الأرضي في موقع بديلة.

وقد أدى القصف المستمر من جانب القوات العسكرية الإيرانية والتركية والذي بدأ في حزيران (يونيو) إلى تشريد أكثر من 1,600 أسرة كردية، وذلك وفقاً لوزارة الهجرة والمهجرين. وقد فرّت هذه الأسر من قرى على امتداد الحدود مع تركيا إلى قرى أقرب إلى مناطق الوسط في محافظتي دهوك والسليمانية. ولأن معظم الأسر فرّت أثناء عمليات القصف الأولى على الحدود، لاحظت وزارة الهجرة والمهجرين عدداً قليلاً من الأسر التي فرّت في أعقاب أعمال التوغل العسكري التركي في أواسط تشرين الأول (أكتوبر). وقامت الحكومة بتقديم منحة قدرها مليوني دينار (نحو 1,710 دولار) إلى كل أسرة، بينما قدمت حكومة إقليم كردستان بعض المساعدات الطارئة إلى الأسر.

وقد أدت الشواغل الأمنية إلى نزوح كثير من العائلات الكردية، بالإضافة إلى بعض العائلات العربية والتركمانية، في محافظة ديالى. ويقدر مسؤولون محليون أن أكثر من 1,300 عائلة قد غادرت السعدية وجلاولة وقرية جبارية، وانتقل كثير منهم إلى مدينة خانقين أو إلى خارج المحافظة. وعزا بعض المسؤولين المحليين استمرار النزوح في محافظة ديالى إلى عدم تنفيذ المادة 140 من الدستور، والتي تسعى إلى عكس سياسة التعريب التي انتهتها صدام حسين. توضح المادة 140 الإجراءات المتعلقة بإعادة الأسر التي تم تهجيرها بسبب سياسة التعريب، وإعادة توطين أو تعويض الأسر العربية التي أحضرت إلى المنطقة بموجب تلك السياسة.

### حماية اللاجئين

**الحصول على اللجوء:** لا تكفل قوانين البلد منح حق اللجوء أو وضع اللاجيء، كما أن الحكومة لم تضع نظاماً لتوفير الحماية لللاجئين. وقد تعاونت الحكومة بوجه عام مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل توفير الحماية والمساعدة لنحو 40,000 لاجئ يقيمون في البلاد.

**إساءة معاملة اللاجئين:** انخفض خلال العام عدد التقارير عن مهاجمة واعتقال اللاجئين مثل الفلسطينيين وأبناء الأهواز في الجنوب، والسوريين العرب في بغداد والموصل، مع أنهم ظلوا مستهدفين من حين آخر في هجمات تشنها جماعات طائفية ومتطرفون و مجرمون.

وفي أيلول (سبتمبر)، تقدم نحو 3,300 مقيم في معسكر اشرف في محافظة ديالى إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة للنظر إليهم باعتبارهم حالات فردية لطالي لجوء. وضغطت الحكومة على المقيمين في معسكر اشرف للإنتقال إلى مكان آخر أو مغادرة البلاد، وكانت تحجب من حين لآخر أو تؤخر العلاج الطبي لمرضى يعانون من حالات حرجة أو مزمنة. ووضعت الحكومة في عدة مناسبات مكبرات صوت على محيط المخيم لإذاعة دعاية مناهضة لتنظيم مجاهدي خلق. كما رفضت الحكومة إدخال بعض الوقود والسلع الإستهلاكية غير الأساسية ومواد البناء والسلع الصناعية. وقام سكان معسكر اشرف باحتجاجات خلال العام (راجع القسم 1.).

وقد زعم بعض الأعضاء السابقون أن قادة معسكر اشرف حاولوا منع سكان متضررين من مغادرة المعسكر، وذلك بتهديدهم بالإنتقام. وقد نفى قادة مجاهدي خلق هذه المزاعم.

وقد نصت مذكرة تفاهم تم توقيعها في 25 كانون الأول (ديسمبر) بين الحكومة والأمم المتحدة على تدابير لإغلاق معسكر اشرف بسرعة وانتظام، مع قيام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة بتحديد صفة اللاجئين لمن ينطبق عليهم ذلك، بهدف تيسير إعادة توطين سكان المخيم خارج البلاد. وكانت المفاوضات لا تزال جارية بين الأمم المتحدة والحكومة حتى نهاية العام حول إجراءات إغلاق المخيم.

التوظيف: ترتب على التحديات الاقتصادية أن أصبح اللاجئون الفلسطينيون في أدنى المراتب من ناحية الوضع الاقتصادي الاجتماعي؛ ويعود السبب في تراجع وضعهم الاقتصادي جزئياً إلى فقدان فرص العمل بسبب التمييز ضدهم.

الحلول الدائمة: حققت مجموعات اللاجئين الأكراد من تركيا وإيران عموماً مستوى مرتفعاً من الاندماج في مناطق حكومة إقليم كردستان. وبالنسبة لغالبية الأكراد الإيرانيين الذين قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتسجيلهم كلاجئين في الشمال، ظل خيار الاندماج محلياً هو الخيار الأفضل والأرجح.

### الأشخاص عديمو الجنسية

كان هناك عدد يقدر بنحو 560 كردياً سورياً عديمي الجنسية في الشمال مسجلين كطالي لجوء. كما قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة أن هناك نحو 120,000 شخص من عديمي الجنسية من غير اللاجئين من الأكراد الفيليين والبدون (أي بدون جنسية). وكان كثير من هؤلاء الأشخاص عديمي الجنسية من غير اللاجئين قد بدأوا فعلاً إجراءات إعادة الحصول على الجنسية العراقية. وتتوقع مديرية الجنسية العامة في وزارة الداخلية حل جميع هذه القضايا خلال السنتين القادمتين. وقد تمكّن أكثر من 25,000 شخص من استعادة جنسيتهم منذ عام 2003، وقد حصل بعضهم عليها بموجب المادتين 17 و 18 من قانون الجنسية لعام 2006. لكن هناك نحو 54,000 من البدون يعيشون كبدو رحل في الصحراء قرب محافظات البصرة وذي قار والقادسية في الجنوب، ظلوا عديمي الجنسية حتى نهاية العام. ويحظى قانون المواطنة الصادر في عام 2006 على الفلسطينيين الحصول على الجنسية، كما يحظر على اليهود الذين هاجروا إلى بلدان أخرى استعادة جنسيتهم العراقية.

ينص الدستور على حق المواطنين في تغيير حوكمةهم بالوسائل السلمية، وقد مارس المواطنون هذا الحق من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة تقوم على حق الانتخاب العام.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

**الانتخابات الأخيرة:** جرت انتخابات برلمانية في آذار/مارس 2010، صوّت فيها نحو 12 مليون ناخب، من أصل أكثر من 18.9 مليون ناخب مسجل. وأعلنت بعثات المراقبة الدولية وشبكات المراقبين المحلية أن الانتخابات كانت خالية من التزوير على نطاق واسع أو التزوير المنهجي.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج الانتخابات الأولية بناء على فرز 100 بالمائة من الأصوات، وحل نحو 200 شكوى. وعلى الرغم من الخلاف الذي أحاط بقرار مفوضية الانتخابات بحظر نحو 500 مرشحاً بسبب صلات مزعومة مع حزب البعث المحظور، والعنف الذي وقع قبل وأثناء يوم الإنتخابات، فقد اعتبرت الإنتخابات حرة ونزيهة.

وتم تأجيل انتخابات المحافظات في إقليم كردستان العراقي والتي كان يفترض أن تجري خلال العام، وذلك انتظاراً لقيام برلمان كردستان العراقي بإقرار مجموعة قوانين تتعلق بانتخابات مجالس المحافظات، وسلطات المحافظات، وإنشاء مفوضية انتخابات كردية. لكن برلمان كردستان العراقي أقر قانون انتخابات مجالس المحافظات في تشرين الثاني (نوفمبر)، وتم توقيعه ليصبح قانوناً في كانون الأول (ديسمبر). وفي 28 كانون الأول (ديسمبر)، حدّدت حكومة إقليم كردستان تاريخ 27 أيلول (سبتمبر) 2012 كموعد لعقد انتخابات مجالس المحافظات.

**الأحزاب السياسية:** مع أن الأحزاب السياسية لم تقم رسمياً بتنقييد العضوية بحيث تتحصر في مجموعات اجتماعية معينة، إلا أنها كانت تمثل عموماً إلى التنظيم على أساس الإنتماء الديني أو الإثني. وكانت الأحزاب الإسلامية الشيعية، مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية والتيار الصدري، وأيضاً الأحزاب القومية الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، هي القوى السياسية المهيمنة. ومن اللاعبين السياسيين الآخرين القائمة العراقية العلمانية، والحزب الإسلامي العراقي السنوي، وحزب كوران في إقليم كردستان العراقي، وأحزاب الأقليات الإثنية، مثل الحركة الديمقراطية الأشورية، والإتحاد الإسلامي الكردي، والجماعة الإسلامية الكردية. وكانت عضوية بعض الأحزاب السياسية تعود على الأعضاء بامتيازات خاصة في مجال التوظيف والتعليم. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يفضلان أعضاء هما على غيرهم في مجال التوظيف في الوظائف الحكومية. وكان مجموع المشاركين في الانتخابات 160 حزباً عادياً، و 36 مستقلاً، و 10 أحزاب ومرشحين من الأقليات.

**مشاركة النساء والأقليات:** يفرض الدستور أن تشكل النساء 25 بالمائة من أعضاء مجلس النواب. وقد تم انتخاب 81 امرأة لعضوية مجلس النواب، من بينهم مرشحات انتُخبن بأسلوب القائمة المفتوحة. ومع ذلك، كانت عضوات البرلمان مهمشات في كثير من الأحيان. لقد كانت هناك وزيرة واحدة من بين 29 وزيراً في الحكومة (وزيرة الدولة لشؤون المرأة)، وأربعة وزراء من أقليات دينية وإثنية: وزراء الزراعة، والبيئة، والرياضة والشباب، وشؤون المحافظات. وكان في مجلس النواب خمس نساء تترأس كل منهن لجنة دائمة: الخدمات والإعمار؛ والمرأة والأسرة والطفلة؛ شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني؛ والصحة والبيئة؛ والمرحليين والمهجرين والوافدين.

وخصص القانون ثمانية مقاعد لتعيين الأقليات من أصل 325 مقعداً في البرلمان: خمسة للمرشحين المسيحيين من بغداد ونينوى وكركوك وإربيل ودهوك؛ واحد لبيزيدي مثلاً لنينوى؛ واحد لعضو من الصابئة-المندائيين مثلاً لبغداد؛ واحد من طائفة الشبك، مثلاً لنينوى. كما فتح القانون المجال أمام الاقراغ من خارج البلاد للاجئين والمواطنين في الخارج.

#### القسم 4 الفساد الرسمي والشفافية الحكومية

ينص القانون على عقوبات جنائية على مرتكبي الفساد الرسمي؛ بيد أن الحكومة لم تطبق القانون بفعالية، وكثيراً ما مارس المسؤولون الفساد دون أية مساءلة أو عقاب.

وكان الترهيب والنفوذ السياسي عاملين مؤثرين في بعض مزاعم الفساد، وكان المسؤولون يستغلون أحياناً عملية "اجتثاث البعث" لتحقيق أغراضهم السياسية والشخصية. ولم تقم الحكومة بإيفاد القانون الذي يشترط على مسؤولين حكوميين معينين، مثل الوزراء وحكام المحافظات وأعضاء البرلمان، تقديم كشوف إفصاح مالية. هيئة النزاهة هي الجهاز المكلف بمنع الفساد فيسائر البلد والتحقيق فيه (باستثناء حكومة إقليم كردستان، التي تضم مكتب الحكومة والنزاهة في مجلس وزراء تلك الحكومة). وفي عمل يهدف إلى التخويف، تم تغيير مكاتب هيئة النزاهة في 22 كانون الأول (ديسمبر)، مما أودى بحياة 32 شخصاً.

ويتولى المجلس المشترك لمكافحة الفساد، الذي تقوده هيئة النزاهة، مسؤولية الإشراف على الإمتثال إلى إستراتيجية مكافحة الفساد للسنوات 2010 - 2014 التي اعتمدتها الحكومة، ويسعى المجلس أيضاً إلى مشاركة من القادة الدينيين وقادرة المجتمع، وممثل المجتمع المدني، والصحفيين. وقد اعتُبر عمل المجلس عموماً بدون تأثير حقيقي، بسبب حجم الفساد الرسمي.

وكان هناك تردد في الملاحقة والمقاضاة النشطة للحالات التي تورطت فيها مليشيات سياسية، أو الحالات التي كان المشبوهون فيها مدعاومين من أحزاب سياسية كبرى. وكثيراً ما اشتكت كل من مفوض النزاهة السابق رحيم العقيلي، ونائب مفوض النزاهة، من التدخل السياسي في التحقيقات، كما اشتكت معظم المفتشون العاملون لنفس الأسباب. وفي 9 أيلول (سبتمبر)، تقاعد العقيلي بشكل مفاجئ وعزا ذلك إلى غياب الدعم من رئيس الوزراء. ولمح المفوض السابق في تصريحات علنية إلى أنه كان يطلب منه مقاضاة أشخاص على أساس سياسية.

ولم يحدث أي تحرك مشترك فعل من جانب مؤسسات مكافحة الفساد. وكان تفاعل تلك الهيئات يفتقر إلى التنسيق بسبب عدم الاتفاق على دورها، وبسبب التشريعات غير الفعالة، وعدم كفاية الإرادة السياسية. وظل انعدام المساءلة والمحاسبة مستمراً، وقد عزز ذلك العديد من النصوص القانونية، وعدم وضوح الإجراءات التنظيمية، ومحودية الشفافية. وزعم كثير من المفتشين العاملين أن وزراءهم كانوا يستاؤون من جهودهم للمراقبة والإشراف ويسعون إلى خنقها، وأن بعضهم أفشل صراحة جهود موظفي مكاتب المفتش العام بتهدیدهم منطرد من الخدمة بسبب قيامهم بأبسط وظائف الإشراف والمراقبة. وكان الوزراء يأمرؤن بوقف التحقيقات في قضايا الفساد الكبرى. وكما كان الحال في الأعوام الماضية، قام الوزراء فعلياً بتعطيل التحقيقات عن طريق عدم تقديم المعلومات أو عدم الامتثال للطلبات الخاصة بممثل المسؤولين أمام المحكمة.

كما يشترط الحصول على موافقة رئيس الوزراء قبل المضي قدماً في قضايا الفساد ضد أعضاء مجلس الرئاسة أو مجلس الوزراء. ولم تتوفر معلومات عن حالات محددة امتنع فيها رئيس الوزراء أو الوزراء عن تقديم هذه الموافقة خلال العام، مع أن السلطات القضائية أفادت أن هذه الممارسة شكلت عقبة جسيمة في وجه ملاحقة ومقاضاة قضايا الفساد.

وبموجب المادة 136 (ب) من قانون الإجراءات الجزائية، أوقف الوزراء نحو 200 تحقيق في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، بما في ذلك قضية فساد ضد مسؤول رفيع في شركة نفط الشمال، بتهمة تلقي الرشاوى. ولم تتوفر معلومات عن عدد الحالات التي تم فيها اللجوء إلى المادة 136 (ب) في وقت لاحق من السنة. وعادة ما كان التهديد باللجوء إلى المادة 136 (ب)، أو عدم توفير المعلومات، فعالاً في إيقاف التحقيقات، وذلك إلى أن بدأ سريان قرار إلغاء المادة 136 (ب) في حزيران (يونيو) (راجع الأقسام 1.د. و 1.ه.).

وحاولت الأحزاب السياسية التأثير على هيئة النزاهة في عدة قضايا. ويُقال أيضاً أن أعضاء من المجلس التشريعي حاولوا الضغط على هيئة النزاهة في مناسبات عديدة.

ووردت تقارير عن قيام عناصر من الأمن بإستغلال مناصبهم للمنفعة الشخصية. وفقاً لنقارير صحافية، تم اعتقال رهيف العيساوي، وهو مساعد عميد في جامعة بغداد، وضرب وهدد بالإعدام إذا لم يصادق زوراً على أن ضابط شرطة قد تخرج من جامعة.

ووردت تقارير عن مبالغ كبيرة من المال كان يجري نقلها إلى الخارج بطرق الإحتيال.

ولا يتيح القانون للمواطنين وغير المواطنين، بما في ذلك وسائل الإعلام الأجنبية، الاطلاع على المعلومات الحكومية.

وكان الفساد والشفافية الحكومية قضايا رئيسية في إقليم كردستان العراقي. ففي 26 نيسان (أبريل)، أقر إقليم كردستان العراقي تشريعاً لإنشاء هيئة نزاهة في حكومة إقليم كردستان، من أجل ملاحقة ومقاضاة الفساد. وتم إنشاء الهيئة في 1 آب (أغسطس)، تحت إدارة مفوض مؤقت وعدة مفتشين كانوا يفتقرن إلى السلطة الكاملة لأن أسماءهم لم تكن قد ثُبّتت لمصادقة البرلمان عليها، كما يشترط القانون.

وفي 27 أيلول (سبتمبر)، قال رئيس لجنة مكافحة الفساد في رئاسة حكومة إقليم كردستان، آزاد ملا أفندي، لموقع إخباري على الإنترن特 أن نحو 700 مشروع بتمويل حكومي قد تم إلغاؤه أو يجري التحقيق فيه كجزء من حملة الإصلاح في حكومة الإقليم، بعد إنشاء هيئة النزاهة. وقال ناطق باسم الهيئة أنهم قد تلقوا أيضاً أكثر من 130 قضية قدمها الجمهور، وحققوا في نصفها، لكنهم لم يكشفوا بعد عن نتائج هذه التحقيقات.

يمنح الدستور أعضاء مجلس النواب حصانة من الاعتقال ما لم يُضبط العضو متلبساً بارتكاب عمل إجرامي أو يتم اتهامه في جنابة، حيث يجوز لمجلس النواب أن يُسقط عنه الحصانة بأغلبية الأصوات.

وواصلت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الكشف عن الفساد، لكن قدرتها على القيام بذلك كانت محدودة. وظل المسؤولون عن مكافحة الفساد وإنفاذ القانون والمسؤولون القضائيون، إلى جانب أعضاء من المجتمع المدني وأجهزة الإعلام، يواجهون التهديدات والتخييف بسبب سعيهم لكشف الممارسات الفاسدة.

## القسم 5 موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

كان للحكومة سجل نجاح متفاوت في التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومع أن الحكومة أعربت عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها في موضوع حقوق الإنسان، إلا أنها حلت من هذا التعاون في الممارسة العملية، متذرعة بقيود أمنية. وكان موقف الحكومة خلال العام تجاه المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية أقل ترحيباً مما كان عليه في السنة السابقة. وأفادت المنظمات غير الحكومية الدولية عن وقوع عدد أكبر من حالات الطرد القسري، والصعوبة في الحصول على تأشيرات السفر وأذون المرور الحكومية، وتكرار عمليات التفتيش التدخلية، واعتقال وتعذيب موظفين يعملون محلياً. وواصلت الحكومة تقيد كل التحقيقات غير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، وهي سياسة تعزوها الحكومة إلى متطلبات الوضع الأمني. لكن الهجمات المباشرة التي تستهدف المنظمات غير الحكومية بشكل محدد ظلت نادرة.

الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان كانت مرتبطة ومتأثرة بأهداف حزب سياسي أو طائفة معينة، مع أن بعض المنظمات غير الحكومية المستقلة كانت قادرة على العمل بدون تدخل أو بتدخل قليل. واجهت المنظمات غير الحكومية بشكل عام تحديات عديدة، ولم تكن تجتمع بشكل منتظم مع المسؤولين الحكوميين، ولم تكن بشكل منتظم متراساً واقياً من إخفاقات الحكومة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ووردت تقارير عن قيام الشرطة بزيارات تخويفية وبدون سابق إنذار لبعض المنظمات غير الحكومية، على الرغم من قانون سنة 2010 المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والذي يهدف إلى إصلاح هذا الوضع (راجع القسم 2.ب.، حرية تكوين الجمعيات والإنضمام لها). وكان من الأساليب المستخدمة لتجحيم الانتقادات من المنظمات غير الحكومية عمليات مداهمة المكاتب، ومصادرة المعدات، والإعتقالات التعسفية. واعتقلت الإستخبارات العسكرية مثلاً لمنظمة غير حكومية في ساحة التحرير في بغداد يوم 21 تشرين الأول (أكتوبر). وأطافت السلطات سراحه بعد أربعة أيام من دون توجيه تهمة له.

كانت المناطق الكردية تضم مجتمعاً نشطاً من المنظمات غير الحكومية، مع أن المنظمات غير الحكومية المحلية الكردية كانت ترتبط عموماً بصلات وثيقة مع الحزبين السياسيين، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتتلقى التمويل منها. وقد دعمت حكومة إقليم كردستان والأحزاب السياسية الكردية بصفة عامة الأنشطة والبرامج الإنسانية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى: مع أن الحكومة أعربت عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها حصرت هذا التعاون في الممارسة العملية.

وقد قامت الحكومة في عام 2008 بالتوقيع على اتفاق مقر مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منح اللجنة وضعياً قانونياً وتمثيلاً دائمَاً في البلاد. ولم يكن مجلس النواب قد صادق على الاتفاق بحلول نهاية العام، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر استنادت رغم ذلك من أحكام الاتفاق.

هيئات حقوق الإنسان الحكومية: وزارة حقوق الإنسان مكلفة رسمياً بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة الضحايا والدفاع عنهم، وقد أصدرت تقارير علنية عن السجون ومراكيز الاحتجاز، والآفليات، وضحايا الإرهاب. ولكن الموارد المحدودة وغياب الاستقلال السياسي والتعاون الضعيف من قبل الوزارات

الأخرى قد حدّوا من فعالية الوزارة. وكان نقص العاملين المدربين وغياب المتابعة الفعالة عبر كل المستويات الحكومية يقيّد من فعالية سلطات حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان.

وقد صدر قانون في سنة 2008 ينشئ المفوضية العليا لحقوق الإنسان كهيئة مستقلة. وتم تشكيل لجنة خبراء في سنة 2009 لانتقاء المفوضين، وبدأت بقبول الترشيحات. ثم جرى تعليق نشاطاتها بعد شهر واحد، ولم تستأنف عملها إلى أن تم تشكيل حكومة جديدة في كانون الأول (ديسمبر) 2010. وفي 29 آذار (مارس)، تم تشكيل لجنة جديدة وإعادة فتح باب الترشيحات. وكانت اللجنة، بحلول نهاية العام، تستعرض 3,068 ترشيحاً تلقّه. واعتبرت عملية الانتقاء، التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، شفافة ومنصفة.

وقد دعت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب علناً برفع المعايير المطبقة في مراقب الإحتجاز والسجون التابعة للحكومة، وتعزيز الإشراف على الوزارات الأمنية، وتطوير مجموعة قوانين تحمي حقوق المواطنين. وقامت الهيئة التشريعية لحكومة إقليم كردستان بتشكيل لجنة خاصة لتناول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمحتجزين، ولكنها لم تنشر أية تقارير علنية.

## القسم 6 التمييز والتعسف الاجتماعي والاتجار بالبشر

ينص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو النوع (ذكر/أنثى) أو الطائفة أو الرأي أو المعتقد أو الجنسية أو الدين أو الأصل. كما يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي. وكانت الحكومة غير فعالة في إنفاذ هذه التدابير في الممارسة العملية.

### المرأة

**الإغتصاب والعنف المنزلي:** يجرّم قانون العقوبات الإغتصاب، لكنه يسمح بإسقاط الدعوى إذا تزوج الجاني من ضحيته، ويسمح بعقوبة أقصاها السجن المؤبد إذا توفيت الضحية، لكنه لا يتطرق إلى الإغتصاب الزوجي. ولم تتوفر تقديرات موثوقة عن عدد حوادث الإغتصاب أو مدى فعالية إنفاذ الحكومة للقانون. ونظراً للتقاليд الاجتماعية والاقتراض من الضحية ومرتكب الجريمة الجنسية معاً، لم يسعى ضحايا الجرائم الجنسية في العادة إلى الملاحة عبر وسائل الانتصاف القانونية.

ولا توجد قوانين في إقليم كردستان العراقي تتعامل مع العنف المنزلي بشكل محدد. فوفقاً لقانون العقوبات، يحق للزوج قانوناً أن يقوم بمعاقبة زوجته "في إطار حدود معينة يحددها القانون أو العرف". وكانت القوانين الموجودة المتعلقة بالجرائم الجنسية غير مطبقة بشكل واسع، وكثيراً ما كانت الشرطة تنظر إلى العنف المنزلي كمسألة تحتاج إلى الوساطة الأسرية بدلاً من اعتباره جريمة. وفي 21 حزيران (يونيو)، اعتمدت حكومة إقليم كردستان قانون العنف الأسري الذي يجرّم العنف المنزلي والإغتصاب الزوجي، ولكن لم ترد تقديرات موثوقة لأثر هذا القانون بحلول نهاية العام.

ويتضمن القانون الكردي الجديد تدابير أخرى تهدف إلى القضاء على أشكال أخرى من العنف المبني على النوع (ذكر/أنثى). ويجرّم القانون، ويفرض عقوبات بالسجن والغرامة على الزواج بالإكراه، وترتيبات الزواج المتبادل [بين الأسر أو العشائر]، وزواج القاصرات، والزواج مقابل الفدية، والطلاق بالإكراه، وقطع علاقات القرابة والتبرؤ من أفراد الأسرة، والإكراه على البغاء، وإكراه أفراد الأسرة على العمل أو على

مغادرة وظائفهم، والإنتشار بسبب العنف المنزلي، والإجهاض الذي ينشأ عن العنف المنزلي، وضرب الأطفال وأفراد الأسرة، والتهجم على أفراد الأسرة أو شتمهم أو إهانتهم. كما يجرم إظهار التحفيز تجاه أفراد الأسرة أو إيناءهم أو فرض ضغوط نفسية عليهم أو انتهك حقوقهم. وينص القانون على أن الذين ثبتت إدانتهم بالعنف المنزلي يواجهون عموماً غرامة تتراوح بين مليون إلى خمسة ملايين دينار (4,292 دولار)، أو السجن لفترة تتراوح بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

وقد أفادت المنظمات غير الحكومية أن العنف المنزلي ضد النساء قد ظل مشكلة خطيرة. وأشارت تقارير منظمات غير حكومية محلية وأجهزة الإعلام إلى أنه لم يتم في أغلب الأحيان الإبلاغ عن قضايا العنف المنزلي أو الأسري أو معاقبتها، حيث جرى العرف على معالجة أمر هذه الإساءات في إطار الأسرة والعشيرة. وقد شكلت المضائق التي يتعرض لها الموظفون القانونيون العاملون في قضايا العنف المنزلي، علاوة على الافتقار إلى رجال الشرطة والموظفين القضائيين المدربين، عقبة أخرى أمام تقديم مرتكبي جرائم العنف المنزلي إلى العدالة.

وتوجد في وزارة الداخلية وحدتان لحماية الأسرة في بغداد، ترکزان على المصالحة الأسرية أكثر من حماية الضحايا. وكانت الخطوط الهاتفية الساخنة تحول روتينيا إلى قائد الوحدة وهو رجل، ولم تكن الوحدتان تطبقان نظام إحالة رسمي لتزويد الضحايا بخدمات مثل المساعدة القانونية أو المل加以 الآمن. لكن الوحدتان كانتا تحيلان النساء اللواتي تعرضن لإصابات بدنية إلى المستشفيات، كأحد مكونات التحقيق.

وتوجد في إقليم كردستان العراقي ملاجيء لإنقاذ النساء تابعة للقطاعين العام والخاص، لكن الأماكن فيها محدودة والخدمات المتوفرة ضئيلة، مع أن ملاجيء القطاع الخاص كانت توفر مستوى أفضل قليلاً من الخدمات. وفي المناطق خارج إقليم كردستان العراقي، كانت المنظمات غير الحكومية تدير ملاجيء بدون موافقة رسمية. وقامت بعض المنظمات غير الحكومية بتوفير مساعدة للضحايا عن طريق العاملين في مجال الصحة النفسية في المجتمع. وعملت منظمات غير حكومية أخرى على تقديم المساعدة القانونية للضحايا. لقد لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في توفير الخدمات لضحايا العنف المنزلي اللاتي لم يتلقين أية مساعدة من الحكومة المركزية. وكثيراً ما حاولت السلطات التوسط بين النساء وأسرهن - بدلاً من استخدام وسائل الإنصاف القانونية - كي تتمكن النساء من العودة إلى منازلهن. وكانت الخيارات المتوفرة للنساء المقيمات في الملاجيء ضئيلة جداً تكاد تختصر في الزواج أو العودة إلى أسرهن (الأمر الذي كثيرة ما كان يقود إلى قيام الأسرة أو المجتمع بإساءة معاملة الضحية مرة أخرى).

ختان الإناث: يحظر قانون العنف الأسري في إقليم كردستان العراقي، الذي أقره برلمان كردستان العراقي في 21 حزيران (يونيو) وأصبح ساري المفعول في 1 تموز (يوليو)، ختان الإناث في الإقليم، لكن الحكومة المركزية لم يكن لديها قانون مشابه. كما أن حكومة إقليم كردستان لم تفعل الكثير لإنفاذ القانون الجديد المتعلق بختان الإناث، وكان ختان الإناث منتشرًا بنسبة تصل حتى 80% في بعض مناطق إقليم كردستان العراقي. وفقاً للمنظمة غير الحكومية الألمانية "وادي" (التنمية الآن) فإن هذه الممارسة كانت تحدث أيضاً في مناطق أخرى في البلاد، مثل البصرة.

ممارسات تقليدية مؤذية أخرى: ظلت حوادث القتل بداعي الشرف مشكلة خطيرة في كل أنحاء البلاد. ويسمح قانون العقوبات لسنة 1969 باعتبار الشرف من بين العوامل التي تسمح بتخفيف الأحكام.

وتبيّن الإحصاءات التي نشرتها وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان في سنة 2010 وقوع 102 حادثة حرق للنساء داخل وحول محافظة إربيل وحدها. ولا يزال 65% من هذا القضايا قيد التحقيق خلال العام. وكانت النساء اللواتي حرقن أنفسهن قد كن ضحايا من قبل، لكن الشرطة حفقت في عدد صغير فقط من قضايا حرق النساء. وأفادت حكومة إقليم كردستان أن 76 امرأة قد قتلن أو انتحرن خلال العام، بينما بلغ عدد الالاتي أحرقن أو حرقن أنفسهن 330 امرأة، لكن عدداً من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمة حرية المرأة في العراق، قال إن هذه التقديرات متدنية جداً.

**التحرش الجنسي:** يحظر القانون العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، بما في ذلك الإغتصاب أو التماس الجنس الذي قد يحدث أثناء التحرش الجنسي. وتتضمن العقوبات الغرامات والحبس. ويوفر القانون الجنائي إمكانية إلغاء العقوبة إذا تزوج الطرفان المشاركان في العلاقة الجنسية، إذا كانوا غير متزوجين. ولم تتوفر معلومات عن مدى فعالية إنفاذ الحكومة لقانون. ونظراً للتقاليد الاجتماعية والاقتراض من الضحية ومرتكب التحرش الجنسي معاً، لم يسعى ضحايا التحرش الجنسي في العادة إلى الملاحة عبر وسائل الانتصاف القانونية. وبسبب وضع المرأة الاجتماعي غير المتساوي وخوف النساء من إبلاغ الأقارب المقربين، نادراً ما كانت الضحايا يقدمن شكوى إلى الشرطة ضد الجناة.

**الحقوق الإنسانية:** احترمت الحكومة بشكل عام الحقوق الأساسية للأزواج والأفراد في تحديد عدد الأطفال وتوقيت وتباعد إنجابهم، وذلك بدون التعرض للتمييز أو الإكراه أو العنف. ولم تكن هناك عوائق قانونية تحول دون الحصول على معلومات عن تنظيم الأسرة، أو وسائل منع الحمل، أو خدمات صحة الأمومة، بما في ذلك تواجد الرعاية المعاشرة أثناء الولادة، والرعاية أثناء الحمل، والرعاية الأساسية للتوليد ورعاية ما بعد الولادة. ولكن وبسبب انعدام الأمان عموماً في البلاد وما رافق ذلك من صعوبات اقتصادية، لم يحصل الكثير من النساء على رعاية طبية مناسبة بسبب نقص الأدوية الأساسية، وعدم توفر وسائل الانتقال إلى المؤسسات التي يتم إحالته إليها، وعدم تدريب الموظفين الطبيين على معالجة أمر حالات الطوارئ في مجال التوليد. وكانت النساء معرضات بدرجة أكبر للزواج المبكر، والحمل المبكر، ونتائج ولادة سيئة مع ارتفاع نسبة فقر الدم، وضيق المدة الزمنية بين الولادات.

**التمييز:** على الرغم من أن الدستور يحظر ممارسة التمييز على أساس النوع (ذكر/أنثى)، أعادت المعايير الاجتماعية المحافظة قدرة النساء على ممارسة حقوقهن القانونية بشكل مساوٍ للرجال في الواقع العملي. وقد أفادت النساء في سائر أنحاء البلاد عن زيادة الضغط عليهم لارتداء الحجاب، وذلك عادة في المناطق المحافظة والمناطق الريفية. ووردت تقارير عن استجواب الطالبات على مداخل جامعة بغداد لعدم ارتدائهن الحجاب. وكثيراً ما تعرضت الموظفات الحكوميات إلى ضغط لارتداء الحجاب، أو تعرضن للاستجواب لعدم ارتدائهن الحجاب. وتحرش المواطنون المحافظون علناً بالنساء أو قاموا بتخويفهن لمجرد ممارستهن لأنشطة مثل قيادة السيارات والسير مع الأصدقاء وارتداء الحلي أو البنطال (البنطلون)، في محاولة لإجبارهن على البقاء في المنزل وارتداء الحجاب والالتزام بتفسير محافظ الإسلام.

وعانت النساء من تمييز اقتصادي فيما يتعلق بالحصول على الوظائف والمهن والشروط المتعلقة بذلك، وفي المساواة في الأجور لقاء عمل مشابه، أو في إدارة أعمال مشابهة لما يؤديه الرجال. وكان تأثير الوضع الأمني على قدرة النساء على العمل خارج المنزل أكبر بكثير من تأثيره على الرجال. وقد أدت قوانين العمل الضعيفة وعدم وجود قانون للعمل قائم على إتاحة فرص متساوية للنساء والرجال إلى جعل النساء مستضعفات وعرضة للفصل التعسفي من العمل. وكانت جهود الحكومة لمكافحة التمييز الاقتصادي ضد النساء ضئيلة جداً وغير منهجية. وعلى الرغم من وجود برنامج لإعاقة الأرامل عن طريق وزارة

العمل والشئون الاجتماعية، إلا أن الإجراءات البيرقراطية المعقدة والمربكة والتأخير الكبير في المعاملات أعاد حصول أرامل الحرب، ويقدر عددهن بـ 3 ملايين، على الدعم الاجتماعي.

وكانت وزارة الدولة لشؤون المرأة التي تضم فريقاً مهنياً مكوناً من 20 موظفاً، تعمل بشكل أساسي كمكتب استشاري دون ميزانية مستقلة أو قدرة على تعيين المزيد من الموظفين.

## الأطفال

تسجيل المواليد: ينص الدستور على أن كل من يولد لأم عراقية أو أب عراقي يعتبر مواطناً. ويؤدي عدم تسجيل الولادة إلى الحرمان من الخدمات الحكومية مثل التعليم والغذاء والرعاية الصحية. وتشترط السلطات، من أجل تسجيل الولادة، إبراز شهادة زواج وهوية الوالدين أو شهادة وفاة إذا كان أي منهما متوفى. وكثيراً ما كانت النساء غير المتزوجات والنساء الأرامل يواجهن مشاكل في تسجيل أطفالهن. وكانت الحكومة ملتزمة بشكل عام بحقوق الأطفال ورفاههم، على الرغم من أنها حرمت الأطفال غير المواطنين من المزايا. وكان على الأسر غير العراقية أن تدفع نكاليف الخدمات التي كانت تقدم مجاناً للأطفال العراقيين، مثل خدمات المدارس الحكومية والخدمات الصحية. ولم يكن من حق غير العراقيين، باستثناء بعض مئات من الأسر الفلسطينية التي تشردت أثناء حرب 1948 و 1967، الاستفادة من البرنامج الوطني لتوزيع الحصص الغذائية.

التعليم: التعليم الأساسي الإلزامي للأطفال المواطنين لمدة ستة أعوام، وهو مجاني لهم على كل المستويات. وقد بلغت نسبة التلاميذ الذين تابعوا الدراسة من عمر السادسة حتى عمر 11 سنة 91% للأولاد و 82% للبنات. وتمكن 96% من الأولاد، و 94% من البنات الذين دخلوا الصف الأول من الوصول إلى الصف الخامس. وقد ظل تعليم الإناث تحدياً، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تواجه مستويات مرتفعة من انعدام الأمان.

إساءة معاملة الأطفال: يحظر قانون إقليم كردستان العراقي الصادر في 21 حزيران (يونيو) (راجع القسم 6، المرأة) زواج الأطفال وإرغام الأطفال على الإنقطاع عن الدراسة، الذي يحدث عادة لدفعهم إلى العمل أو التسول. ولم يُعرف تأثير هذا الحظر حتى نهاية العام. ولا توجد لدى الحكومة المركزية قوانين مشابهة لتجريم إساءة معاملة الأطفال (راجع القسم 7 ج).

ممارسات تقليدية ضارة: على الرغم من حظر ختان الإناث، بقيت هذه الممارسة ضد الأطفال شائعة خاصة في المناطق الريفية في إقليم كردستان ومناطق أخرى في البلاد حيث تقيم مجتمعات كردية.

زواج الأطفال: استمرت عادة الزواج من فتيات صغيرات (قد لا يتجاوز عمرهن 14 عاماً)، خصوصاً في المناطق الريفية، رغم عدم توفر إحصاءات حول ذلك. والسن الأدنى للزواج هو 14 سنة بموافقة الأهل، و 18 سنة بدون تلك الموافقة.

الإستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج لأي سبب كان. ولأن الجنس خارج إطار الزواج يظل دائماً مخالفًا للقانون، يكون سن العلاقات الجنسية بالرضا هو بالفعل السن الأدنى للزواج. ويحظر القانون أيضاً المواد الإباحية من أي نوع، بما في ذلك المواد التي تستغل الأطفال. وكان يجري استغلال الفتيات جنسياً بواسطة الزواج المؤقت، والذي تلقى بموجبه أسرة الفتاة أموالاً في هيئة

مهر، مقابل السماح بالزواج من الفتاة لمدة محددة. وكانت دعارة الأطفال مشكلة كبيرة. ولأن سن المسؤولية القانونية هو التاسعة في المنطقة الوسطى، و 11 سنة في إقليم كردستان العراقي، كان الأطفال معرضين للمعاملة ك مجرمين بدلاً من ضحايا.

الأطفال المشردون: كان هناك أطفال يعيشون في الشوارع من بين أعداد السكان المهجّرين داخليا (راجع القسم 2.د.).

خطف الأطفال عبر الحدود الدولية: العراق ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال عبر الحدود الدولية.

#### العداء للسامية

بقي في بغداد أقل من 10 يهود، ولا يُعرف عن إقامة أي يهودي آخر في أية مناطق أخرى في البلاد.

ينص القانون الجنائي على أن كل من يروج لمبادئ الصهيونية، وكل من يرتبط بمنظمات صهيونية أو يساعدها بتقديم العون المادي أو المعنوي لها أو يعمل بأي شكل لتحقيق الأهداف الصهيونية، معرض لعقوبة الإعدام. ولم تكن هنالك أية أمثلة عن تطبيق هذا القانون منذ سقوط نظام صدام حسين.

ولم ترد أية تقارير عن أية أعمال معادية للسامية.

#### الاتجار بالبشر

طالعوا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن "الاتجار بالبشر" على الموقع [www.state.gov/j/tip](http://www.state.gov/j/tip).

#### الأشخاص من ذوي الإعاقات

ينص الدستور أن على الحكومة أن توفر الرعاية والتأهيل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، عن طريق التشريعات والقوانين التنظيمية، بغية دمجهم في المجتمع. إلا أنه لا توجد قوانين تحظر التمييز ضد ذوي الإعاقات البدنية والحسية والذهنية والعقلية في مجالات التوظيف والتعليم والحصول على الرعاية الصحية أو توفير خدمات الدولة الأخرى. وظلت قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى المبني وأماكن التعليم والعمل متباينة.

إن لدى الحكومة برامج لمساعدة ذوي الإعاقة، لكن عدة تقارير إعلامية وثقت التحديات التي تواجهها هذه البرامج، بما في ذلك العدد الكبير من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توفر العاملين المؤهلين المدرسين. وقد ركزت معظم التقارير الإعلامية على الذين يُترتّب أطرافهم والأشخاص الذين يعانون من إصابات بدنية جسيمة أخرى، والأشخاص الذين يعانون من الصدمة الذهنية/النفسية. وتقوم وزارة الصحة بتوفير الرعاية الطبية والمزايا وإعادة التأهيل، عندما يتتوفر ذلك، ويمكن للمعاقين أن يصبحوا مؤهلين لتلقي مزايا من وكالات أخرى، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء. وتدير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدة مؤسسات للأطفال والأحداث ذوي الإعاقات، مع أن جودة هذه الرعاية لم تكن معروفة. وتتراوح أحدث تقديرات

لوزارة الصحة لعدد المصابين بإعاقات جسدية وعقلية ما بين مليونين وثلاثة ملايين شخص، أي نحو 10 بالمائة من مجموع السكان.

### الأقليات القومية والعرقية والإثنية

يشمل سكان البلاد العرب والأكراد والتركمان، بالإضافة إلى أقليات دينية مثل الكلدانين والأشوريين والأرمن واليزيديين والصابئة-المندائيين، والبهائين، والشبك، والكاكي، وعدد صغير من اليهود. ويعتبر الكثيرون الأشوريين والكلدانين جماعات إثنية متميزة. إذ تتحدث هذه الجماعات لغة مختلفة، وتحافظ على التقاليد المسيحية، ولا يُعرف أفرادها عن أنفسهم كعرب. وفي البلاد أيضاً مواطنون من أصول إفريقية، يعرفون باسم "العراقيون السُّمراء"، وهم مجموعة سكانية يقول ممثلوها إن عددها يقدر بأكثر من مليون نسمة.

ينص الدستور على أن اللغتين العربية والكردية هما اللتان الرسميتان للبلاد. كما يكفل الدستور أيضاً للمواطنين حق تعليم أولئك بلغتهم الأم، كالتركمانية والسريانية والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية، أو تعليمهم بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

كان التمييز ضد الأقليات الإثنية مشكلة خلال العام. وقد وردت عدة تقارير عن قيام السلطات الكردية بالتمييز ضد الأقليات، بما في ذلك التركمان والعرب واليزيديين والأشوريين، في المناطق المتنازع عليها والتي تقع تحت السلطة الفعلية لحكومة إقليم كردستان. ووفقاً لهذه التقارير، حرمت السلطات بعض القرى من الخدمات، واعتقلت الأقليات دون مراعاة الأصول القانونية، واحتجزتهم في موقع لم يُكشف عنها، وضغطت على مدارس الأقليات للتدريس باللغة الكردية. وكثيراً ما كانت الأقليات الإثنية والدينية في محافظة التأميم تتهم قوات الأمن الكردية باستهداف العرب والتركمان.

وفي المحافظات الثلاث في إقليم كردستان العراقي، لم تكن هناك أدلة تذكر عن تمييز بموافقة الحكومة ضد الأقليات الدينية والإثنية، على الرغم من وجود شكاوى بأن سلطات حكومة إقليم كردستان تباطأت في إعادة الأراضي التي صادرها النظام السابق والتي كانت ملكاً للكنائس المسيحية والمزارعين المسيحيين. وتقوم مجتمعات الأقليات بإدارة مدارسها وهي ممثلة في كل من البرلمان والسلطة التنفيذية في حكومة الإقليم.

لكن حوادث العنف المجتمعي ضد الأقليات كانت تقع في إقليم كردستان العراقي. ففي 2 كانون الأول (ديسمبر)، قام عدد من المشاغبين يتراوح من 300 إلى 1,000 شخص بمهاجمة مصالح تجارية تعمل بشكل قانوني يملكها مسيحيون ويزيديون في محافظة دهوك. وقام المشاغبون بإحرار أو تدمير 26 متجرالبيع الكحولي، ومحل للتدليل، وأربعة فنادق، وكازينو. وجاءت أعمال الشغب هذه بعد صلاة الظهر في جامع الرشيد في زاخو، حيث رُعم أن الإمام أداًن تلك المصالح التجارية بصفتها معادية لتعاليم الإسلام، وحرض أتباعه على مهاجمتها. وبالإضافة إلى التعهد بتعويض الذين تعرضوا لأضرار في مصالحهم التجارية وممتلكاتهم، أمر الرئيس برازاني بتشكيل لجنة تحقيق، التي بدورها توصلت إلى أن بعض أتباع حزب الإتحاد الإسلامي الكردي "شجعوا على العنف" ضد المصالح التجارية المسيحية، وأن بعض قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني "فشلوا في السيطرة على أتباعهم ومنعهم من مهاجمة مراكز حزب الإتحاد الإسلامي الكردي، وأن مسؤولي الأمن والإدارة في محافظة دهوك كانوا "مهملين" في سيطرتهم على الوضع. ولم يكن قد تم تعويض أي شخص عن الأموال التي فقدت أو تم تدميرها حتى نهاية العام.

وقالت تقارير صحافية أن الفلسطينيين ظلوا يعانون من الإعتقال والإحتجاز والتحرش وإساعة المعاملة من جانب السلطات. ويحظر قانون المواطن الصادر في عام 2006 على الفلسطينيين الحصول على الجنسية، كما يحظر على اليهود الذين هاجروا إلى بلدان أخرى استعادة جنسيتهم العراقية.

وأفاد العراقيون السمر عن وقوع تمييز اقتصادي وإجتماعي واسع. وقدر قادة العراقيين السمر أن أكثر من 20% من العراقيين السمر كانوا عاطلين عن العمل، مقارنة مع نسبة بطالة تبلغ 15% على المستوى الوطني. وأفادت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بأن كثيراً منهم كانوا يعملون كعمال أو خدم منازل.

#### إساءة المعاملة والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية

لا يوجد قانون يحظر بشكل محدد العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، مع أن قانون العقوبات يحظر اللواط، بصرف النظر عن النوع (ذكر/أنثى). ولم تتوفر أية بيانات عن المقاضاة بسبب اللواط. وبسبب التقاليد الاجتماعية والاقتصادية من الضحية ومن مرتكبي أفعال المثلية الجنسية بدون موافقة الطرفين، والملاحقة القضائية للمشاركين بالتراضي في هذه العلاقات، لم يتم التبليغ عموماً عن هذه الأنشطة.

وفي ضوء القانون، تعتمد السلطات على توجيه اتهامات بخدش الحياة العام أو اعتراف بممارسة الجنس مقابل المال (أي البغاء، الذي يحظره القانون) من أجل الملاحقة القضائية لأعمال المثلية الجنسية. وكثيراً ما كان المثليون والمثليات ومزدوجو الميول الجنسية والتحولون جنسياً يواجهون إساءة المعاملة والعنف من أسرهم ومن جهات فاعلة غير حكومية. وأفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أن ستة أشخاص على الأقل قتلوا بسبب ما اعتقاد أنه توجههم الجنسي، وأن منظمة غير حكومية قامت بنقل مكان إقامة فتى يبلغ من العمر 17 سنة بعد أن حاولت أسرته قتله لأنها اعتنقت أنه مثلي. وكانت الإجراءات المستخدمة لاعتقال هؤلاء الأفراد تستخدم أيضاً لاعتقال غير المثليين، الذين ربما أقاموا علاقات جنسية مع غير أزواجهم.

ونتيجة للتقاليد الاجتماعية واحتمال الاضطهاد، بما في ذلك الهجمات العنيفة، لم تعمل منظمات المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والتحولين جنسياً، في العلن، ولم تجر مظاهرات الاعتراض بالمثلية الجنسية أو أنشطة لمناصرة حقوق المثليين. وكان التمييز الاجتماعي المبني على التوجه الجنسي والهوية الجنسية (ذكر/أنثى) في التوظيف والمهنة والإسكان أمراً شائعاً. ولم تتوفر معلومات عن التمييز في مجال الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية بسبب التوجه الجنسي والهوية الجنسية (ذكر/أنثى). ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز.

ولم تكن السلطات قد أعلنت لدى حلول نهاية العام عن اعتقال أو محاكمة أي شخص بسبب أعمال عنف ضد أي من المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والتحولين جنسياً.

#### أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

لم تكن هناك تقارير تشير إلى عنف بدني ضد الأفراد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز؛ إلا أن الموضوع كان حساساً من الناحية الاجتماعية ولا تتم مناقشته علناً. وقد تحرشت المليشيات وهددت الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز على أساس أن إصابتهم بالعدوى كان "دليلاً على"

الرذيلة." وعملت الحكومة على التقليل من التمييز من خلال حملات التوعية العامة، وقامت بتوفير الرعاية الطبية للمصابين بهذا المرض.

## القسم 7 حقوق العمل

### أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام لها والحق في التفاوض الجماعي

ينص دستور سنة 2005 على أن من حق المواطنين تشكيل الإتحادات العمالية والروابط المهنية والانضمام لها، بالإضافة إلى حق النظاهر والإضراب السلميين بما يتناسب مع القانون؛ لكن قانون العمل لعام 1987 والمراسيم التي تلتة تفرض قيوداً وشروطًا صارمة على حرية تكوين الجمعيات والانضمام لها، والحق في الإضراب، والتفاوض الجماعي، خاصة في القطاع العام. بمقتضى قانون العمل، فإن الحق في تشكيل المنظمات محدود للغاية، ولا يتضمن القانون بنوداً تمنح الحق في الإضراب.

ومع أن قانون العمل يتضمن بنوداً تسمح بتشكيل اتحادات عمالية في القطاع العام، إلا أن القرار 150 في قانون سنة 1987 يلغى الإتحادات العمالية والحق في تشكيل الجمعيات والانضمام إليها في القطاع العام والشركات المملوكة للدولة، كما يمنع كل الإضرابات في القطاع العام. ويُحظر الإضراب صراحةً أيضاً على العاملين في الخدمات الأساسية. ويسمح القانون لموظفي القطاع الخاص بتشكيل لجان للعمال، بحقوق محدودة، في أماكن العمل التي تستلزم أكثر من 50 عاملاً، لكن الغالبية العظمى من المصالح التجارية في القطاع الخاص في البلاد توظف أقل من 50 عاملاً. وفي حين تتمتع النقابات العمالية في القطاع الخاص بحق السعي للحصول على التحكيم الحكومي في المنازعات العمالية، إلا أنه لا يحق لها الإضراب.

ولا يحمي القانون الحق في التفاوض الجماعي. كما أن القانون لا يحظر تحديداً التمييز ضد النقابات أو الإتحادات العمالية من جانب أصحاب العمل أو غيرهم، ولا ينص على إعادة العاملين الذين طردوا من عملهم نتيجة لنشاطهم في النقابة إلى وظائفهم.

وينص قانون العمل على ضرورة معاملة العمال العرب على قيد المساواة مثل المواطنين، لكنه لا ينص على حقوق للعمال المهاجرين الآخرين. ويُسْتَثنى خدم المنازل والعمال الزراعيون من أحكام معينة في قانون العمل.

ويحظر القانون تشكيل نقابات أو اتحادات عمالية خارج إطار الإتحاد العام لعمال العراق. ولكن توجد في الممارسة العملية خمسة اتحادات أو نقابات كبيرة في البلاد: الإتحاد العام لعمال العراق، واتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق، والإتحاد العام لنقابات العمال في العراق، ونقابة العمال الكردستانية واتحاد نقابات النفط في العراق. ومع أن النقابات الأخرى غير الإتحاد العام لعمال العراق كانت نقابات "غير رسمية"، إلا أن الحكومة تغاضت عن وجودها، بناءً على أقوال زعيم نقابي.

وقد وضع المرسوم رقم 8750 الصادر في سنة 2005، والذي ألغى مجالس قيادة النقابات وجمد الأصول التابعة لها، مزيداً من القيود على نشاط النقابات وذلك بمنع النقابات من حيازة الأموال، وجمع رسوم عضوية، وأمتلاك أصول.

قضى قانون العمل لعام 1987، وعلى نحو فعال، على وجود نقابات عمالية قادرة على القيام بنشاطه نقابية حرية ومستقلة، كما منع بشكل فعال التنظيم المستقل والمفاوضة الجماعية في القطاعين العام والخاص.

ولم يتم احترام حرية تكوين الجمعيات والانضمام لها والحق في المفاوضة الجماعية في الواقع العملي. ولم تقم الحكومة بإنفاذ القانون بشكل فعال، وكثيراً ما تدخلت في نشاطات النقابات، خاصة في القطاع العام وقطاع النفط. وقد وقع تمييز ضد النقابات في القطاع الخاص أيضاً، وتتدخل أرباب العمل في عمل النقابات وهددوا أو عاقبوا العمال على نشاطهم في النقابات.

وفي نيسان (أبريل) سحبت الحكومة اعترافها بالإتحاد العام لعمال العراق وحاولت السيطرة على هيكل وأصول الإتحاد من أجل التدخل في انتخاباته. ويكون الإتحاد العام لعمال العراق، الذي أنشئ في سنة 2005، من 12 اتحاداً وطنياً، وكان في السابق هو الإتحاد العمالاني الوحيد الذي تعترف به الحكومة رسمياً. وقال قائد رفيع في أحد اتحادات العمال أن الحكومة شكلت أيضاً لجنة للإشراف على انتخابات الإتحادات ورصدتها.

وتم خلال هذا العام تهديد المضربيين ومضايقتهم بسبب قيامهم بالإضراب. وقد استخدمت الوزارات والشركات التي تملكها الدولة أسلوب فرض الغرامات والنفل القسري لمعاقبة الناشطين في النقابات وتنبيه النشطات النقابية. على سبيل المثال، عندما أضرب عمال النفط في البصرة، أرغم عدة قادة نقابيين على الإنقال إلى الشمال كوسيلة لمنع مزيد من الإضرابات. وفي أماكن أخرى في قطاع النفط، واجه العمال غرامات فائقة لمشاركة مشاركتهم في مظاهرات سلمية. وقاد قادة نقابيون عن قيام وزارة الداخلية بتوجيهه لهم لموجب قانون مكافحة الإرهاب عند محاولتهم تنظيم إضراب. علاوة على ذلك، تقدمت النقابات بمزاعم خطيرة بأن الحكومة حاولت اغتيال قادة نقابيين خلال العام.

وقامت عناصر من القوات المسلحة باحتجاز فراس علي، وهو ناشط نقابي، بينما كان في مكتب بغداد لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق يوم 13 نيسان (أبريل). وتم إطلاق سراحه في 27 نيسان (أبريل).

ونظراً لعدم تمنع النقابات بسلطة قانونية للتقاوض مع أرباب العمل، لم يكن ممكناً توفير حماية استباقية لحقوق العمال من خلال المفاوضة الجماعية. وقد قلص غياب المفاوضات الجماعية والعقود الجماعية على المستويين الوطني والم المحلي إلى حد كبير قدرة النقابات على الدفاع عن حقوق العمال المتصلة بتمتعهم بحماية شبكة الخدمات الاجتماعية. وكانت بعض النقابات قادرة على أن تلعب دوراً مسانداً في النزاعات العمالية، وكان لها الحق في طلب التحكيم الحكومي، وهو إجراء بدأت الحكومة مؤخراً فقط في تناوله في محكمها التجارية وفي التدريب القضائي. وكانت المحاكم العمالية الحكومية تملك سلطة الفصل في الانتهاكات والاختلافات المتعلقة بقانون العمل.

#### ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون كل أشكال العمل القسري أو الإجباري، لكن الحكومة لم تقم بالرصد أو إنفاذ القانون بشكل فعال. وكان العمال المهاجرون يخضعون أحياناً للعمل القسري.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول "الاتجار في البشر" على الموقع [tip/j/gov.state.www](http://tip/j/gov.state.www)

### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

يحظر الدستور والقانون أسوأ أشكال عمال الأطفال. لكن الحكومة لم تقم بالرصد أو بإيقاف هذه القوانين بشكل فعال، وظلت عمال الأطفال مشكلة. وعلى الرغم من وجود القوانين ضد عمال الأطفال، كثيراً ما عمل الأطفال بصورة غير قانونية في المزارع أو في تجارة الشوارع. وقد قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تماشياً مع قانون العمل، بتأسيس إدارة تفتيش لضمان الالتزام بالقانون في ما يتصل بمنع عمال الأطفال في القطاعين الخاص والعام.

ويقيد القانون عدد ساعات العمل للعمال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ويحظر توظيفهم في المهن الخطيرة. والسن الأدنى للتوظيف هي 15 عاماً. يحظر القانون توظيف أي شخص يقل عمره عن 16 عاماً في عمل ضار بالصحة أو السلامة أو مفسد للأخلاق. تكفل المادة 34 في الدستور الحق في التعليم المجاني، ويجب على الأطفال المواطنين المواظبة في المدارس حتى سن الحادية عشرة. وهذا الأمر يجعل الأطفال ما بين سن 12 إلى 15 سنة عرضة لعمل الأطفال، إذ لا يشترط عليهم المواظبة في المدرسة ولكن لا يسمح لهم رسمياً بالعمل. وكان الأطفال العاملون في المصالح العائلية مستثنين من بعض تدابير الحماية المتعلقة بأوضاع العمل (راجع القسم 6).

وخلص استبيان أجرته منظمة حماية أطفال كردستان سنة 2010 إلى أن عدد الأطفال العاملين في نشاطات عمل غير مشروعة في المحافظات الثلاثة في إقليم كردستان العراقي كان 12,479، وطورت المنظمة برنامجاً لتقييم هذه الممارسة. وقادت منظمة حماية أطفال كردستان، بالتعاون مع السلطات المحلية في إقليم كردستان العراقي، بتوفير إعانات إضافية لدخل الأسر التي بهاأطفال معرضون لعمل الأطفال. وتولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان إدارة هذا البرنامج خلال العام.

كانت البيانات عن عمال الأطفال محدودة. وكانت الأسر الفقيرة تلجأ بشكل روتيني إلى عمال الأطفال لزيادة دخلها. وعادة ما كان هذا العمل يأخذ شكل العمل الموسمي في المناطق الريفية أو الاستجداء أو العمل كباعة متجلولين في المناطق الحضرية. وكانت هناك تقارير غير موثقة عنأطفال يؤدون أعمالاً خطيرة في ورش لإصلاح السيارات تملكتها العائلات أو في موقع البناء. وزعمت تقارير غير مؤكدة أنه يتم بيع الأطفال ليتم استعبادهم من خلال عقود استرتفاق. وكانت المليشيات السننية والشيعية، علاوة على تنظيم القاعدة في العراق، تقوم بتجنيد واستخدام الأطفال من أجل التجسس، ونقل الرسائل والطرواد، والإستكشاف، وزرع الأجهزة المتجردة المرتجلة.

طالعوا أيضاً تقرير وزارة العمل عن "بيان عن أخطر أشكال عمال الأطفال"  
<http://www.dol.gov/lab/programs/ocft/tda.htm>

### د. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى على المستوى القومي لراتب العامل الماهر أقل من 12,000 دينار عراقي (حوالي 10 دولارات) في اليوم وللعامل غير الماهر أقل من 5,250 ديناراً عراقياً (حوالي 4.50 دولار) في اليوم. وتُحدد أجور العاملين في القطاع الخاص في العقود، وتحدد الحكومة أجور العاملين في القطاع العام. ذكر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أن متوسط الأجر في سنة 2009 - وهي آخر سنة تتتوفر

عنها المعلومات - كان حوالي 2.4 مليون دينار عراقي (2,060 دولار) في العام، أي أنه ارتفع مقارنة بالعام السابق حين كان 1.78 مليون دينار عراقي (1,528 دولار). وبقي هذا الدخل ضعفي أو ثلاثة أضعاف مستوى الفقر، الذي عرفه تقرير الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بأنه 923,000 دينار (792 دولار) للشخص في السنة.

وعدد ساعات العمل المعيارية في اليوم هو 8 ساعات مع فترة واحدة أو أكثر للراحة. ويسمح بعدد ساعات عمل إضافي لا تزيد على 4 ساعات في اليوم، ويشترط دفع أجر أعلى لساعات العمل الإضافي. وتوجد لوائح وأنظمة تحدد ظروف العمل، ولكن لم يتم إنفاذ أي منها تقريباً.

أدى الإطار القانوني والتنظيمي، مع المستوى المرتفع للعنف وإنعدام الأمان في البلاد، وارتفاع نسبة البطالة، والحجم الكبير للقطاع غير الرسمي، وانعدام معايير لائقة للعمل، إلى ظروف عمل غير مقبولة لكثير من العمال. تختص مديرية العمل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بقانون العمل، وعملة الأطفال، والأجور وقضايا الصحة والمهنية، والعلاقات العمالية. وكان لدى المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية موظفون منتشرون في جميع أنحاء البلد. وتحت قادة النقابات العمالية على القيام بمزيد من التدريب في الصحة والسلامة المهنية، بسبب العدد الكبير من الإصابات في العمل، خاصة في صفوف العمال اليدويين. ولم تبذل الحكومة خلال العام جهوداً مهمة للتعامل مع المخالفات والإنتهاكات أو لتحسين الأجور وظروف العمل.

ولا توجد معلومات تذكر عن عدد العاملين الأجانب في البلاد. ولا يتمتع العمال المهاجرون بأية حماية قانونية. وي تعرض بعض العمال الأجانب في البلاد لإساءة المعاملة وأوضاع مرتبطة بالعمل القسري، بما في ذلك مصادر وثائق السفر والهوية، وفرض قيود على التنقل والاتصالات، وإساءة معاملة بدنية، وتحرش جنسي واغتصاب، والحرمان من الأجور، والإرغام على العمل ساعات إضافية، وأوضاع عمل خطيرة. وتقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمراجعة طلبات الحصول على وضع "عامل خاص". وفقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تم رفض معظم طلبات المهاجرين، من أجل حماية العمال المواطنين والصناعة المحلية.

ونتيجة لإنعدام الرقابة والرصد لعقود العمل، أصبح العمال الأجانب والمهاجرين معرضين لأوضاع عمل استغلالية. ففي الفترة من كانون الأول (ديسمبر) 2010 إلى تشرين الأول (أكتوبر) 2011، كان 35 عامل بناء أوكراني وبلغاري يعيشون في موقع بناء مهجور في المنطقة الدولية. وكان رب عملهم قد ودّع بدفع 2,500 دولار في الشهر لكل منهم، ثم نكث بالعقد وترك العمال وقد انقطعت بهم السبل، بدون دفع أجورهم المستحقة عن عملهم السابق أو وثائق صحيحة تمكنهم من العودة إلى بلادهم. وقامت منظمة الهجرة العالمية بمساعدة هؤلاء العمال وزودتهم بمساعدة إنسانية إلى أن تتمكنوا من العودة إلى أوطانهم في تشرين الأول (أكتوبر).

وينص القانون على أن من حق العاملين الابتعاد عن أوضاع العمل التي تهدد صحتهم أو سلامتهم من دون أن يؤثر ذلك سلباً على وظيفتهم، لكن هذا الحق غير متاح للموظفين في الدوائر الحكومية المدنية وللعمال المهاجرين، الذين يشكلون أغلبية القوة العاملة في البلد.